الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم : .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: الإدارة المالية

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

**إعداد الطالبين:**
**نعيجي حمزة**
**نطاح عبد اللطيف**

**تحت عنوان**

# تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر في الفترة 2017-2020

## لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| د. عز الدين عبد الرؤوف | جامعة المسيلة | رئيســا |
| د. قروش عيسى | جامعة المسيلة | مشرفا و مقررا |
| د.بلواضح الجيلاني | جامعة المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2021 م – 2022 م

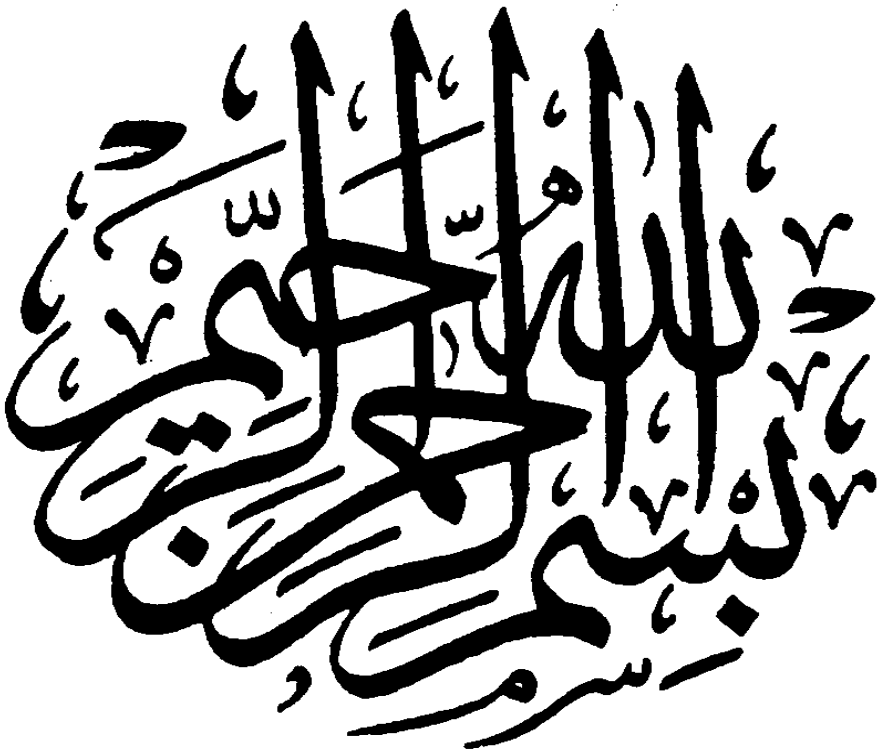
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و تقدير

الحمد لله عز وجل الذي وفقنا وألهمنا الصبر على مواصلة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف **قروش عيسى** الذي

لم يبخل علينا بالتوجيه والنصح الذي كان عونا لنا في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب وبعيد.

وفقنا الله لكل خير

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما وأمدهما بموفور الصحة والعافية ورزقني رضاهما بعد رضاه.

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم.

إلى الزوجة الكريمة ورفيقة الدرب جعلها الله عونا وسندا ورزقها من كل خير.

إلى زهرات عمري وفلذات كبدي بناتي " ناريمان ، إيلاف وجنان " جعلهن الله قرة عين لي.

إلى كل الأصدقاء والأحبة.

حمزة

# إهداء

إلى أول من تلفظ لساني باسمهما .

إلى من طبعت حبها في وجداني أمي حفظها الله.

إلى أبي الذي كان دائما سندا وعونا حفظه الله و رعاه .

إلى جدتي بختة أطال الله عمرها و رزقها الصحة و الشفاء .

إلى زوجتي التي كانت نعم السند و الدعم .

إلى بناتي "عفاف ،حفصة و مريم " حفظهن الله و رعاهن .

إلى أخوتي و أخواتي و عائلاتهم الكرام

إلى جميع الأصدقاء و المعارف

أهدي ثمرة جهدي هذا .

عبد اللطيف

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | I |
| **الإهداء** | II-III |
| **فهرس المحتويات** | IV |
| **فهرس الجداول** | VII |
| **مقدمة عامة** | أ – د |
| **الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة** | |
| تمهيد | 06 |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة** | 06 |
| المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية | 06 |
| الفرع الأول: نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك التقليدية | 06 |
| الفرع الثاني : موارد و استخدامات البنوك التقليدية | 08 |
| المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية | 10 |
| الفرع الأول : نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك الإسلامية | 10 |
| الفرع الثاني : موارد و استخدامات البنوك الإسلامية | 12 |
| **المبحث الثاني : مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية و المفاهيم الرئيسة حول أدائها المالي** | 14 |
| المطلب الأول : مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية | 14 |
| الفرع الأول : المقارنة من حيث المفاهيم و الأسس و طبيعة التعامل | 14 |
| الفرع الثاني: المقارنة من حيث الموارد و الاستخدامات | 15 |
| المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية | 16 |
| الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للبنوك | 16 |
| الفرع الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي البنوك | 17 |
| خلاصة الفصل | 21 |
| **الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية** | |
| تمهيد | 23 |
| المبحث الأول : عرض عينة ومتغيرات الدراسة والأدوات المتبعة في القياس | 24 |
| المطلب الأول : عرض عينة ومتغيرات الدراسة | 24 |
| الفرع الأول: عرض عينة الدراسة | 24 |
| الفرع الثاني: عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها | 25 |
| المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات | 27 |
| الفرع الأول: معطيات الدراسة وطريقة جمعها. | 27 |
| الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة. | 27 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها** | 28 |
| المطلب الأول: عرض نتائج تقييم الأداء. | 28 |
| الفرع الأول: عرض النتائج العامة والتعليق عليها. | 28 |
| الفرع الثاني: عرض نتائج الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية. | 33 |
| المطلب الثاني: تحليل تفسير و مناقشة نتائج الدراسة . | 36 |
| الفرع الأول: تحليل و تفسير النتائج | 36 |
| الفرع الثاني: مناقشة النتائج. | 38 |
| خلاصة الفصل الثاني | 40 |
| **خاتمة** | 42 |
| **قائمة المراجع** | 45 |
| **قائمة الملاحق** | 48 |
| **الملخص** | - |

# فهرس الجداول

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | النسب المختارة في الدراسة | 27 |
| 02 | حساب نسب الربحية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 28 |
| 03 | حساب نسب السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017. | 29 |
| 04 | حساب نسب الكفاءة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017. | 30 |
| 05 | حساب نسب الكفاية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017. | 31 |
| 06 | حساب نسب المخاطر في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 32 |
| 07 | حساب متوسط نسب الربحية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 33 |
| 08 | حساب متوسط نسب السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 34 |
| 09 | حساب متوسط نسب الكفاءة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 34 |
| 10 | حساب متوسط نسب الكفاية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 35 |
| 11 | حساب متوسط نسب المخاطر في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017 | 36 |

# مقدمة

**مقدمة**

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وأحد أهم محركاتها الرئيسة نظرا للدور الهام الطي تلعبه في تجميع واستقطاب المدخرات من المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي والمساهمة بذلك في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي كما تقوم بدور كبير في تلبية متطلبات الحياة وتسهيل التعاملات بين الأفراد والمؤسسات.

البنوك و إن تشابهت في جوهر خدماتها المقدمة، إلا انها قد تظهر في أشكال متعددة ، إما تبعا لتخصصها أو لطبيعة لما تؤديه من وظائف ، و إما تبعا للظابط و القوانين التي تحكم عملها ، و من هذه الجزئية تحديدا ظهرت البنوك الاسلامية التي تمارس كافت الأنشكة التقليدية للبنكوك مع اختلاف جوهري يتمثل في التزامها بقواعد الشريعة الاسلامية في تعاملاتها ، حيث اصبحت بهذه الصفة من حيث باتت تنتشر في كل دول العالم العالم تقريبا محققة نسب عالية من النمو و التطور ، حيث يشير في هذا الخصوص تقرير التنافسية التمويل الاسلامي لسنة 2020 إلى أن عدد المصارف الإسلامية بلغ 562 مصرفا حول العالم بإجمالي أصول 1.993تريليون دولار أمريكي وبنسبة نمو 14%، هذا ما يعزز القدرة على استخدام الخدمات المالية عبر المصارف الإسلامية .

و باعتبار أن نجاح البنوك سواء كانت تقليدية أو اسلامية مرتبط بقدرتها على تحقيق مستويات مقبولة من الاداء يضمن لها تحقيق الصمود أما المنافسة العالية و التقلبات في بيئة العمل الدولية و المحليةفإن دراسة هذا الأخير و تحديد مواطن القوة و الضعف فيه أصبح على قدر كبير من الاهمية في الوقت الحالي .

**الإشكالية:** تمارس كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وظائف وأنشطة مالية مصرفية في إطار الوساطة المالية، إلا أنهما تختلفان في طبيعة وأسس أعمال كل منهما، وتسعى كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى تحسين أدائها لتكون قادرة على المنافسة حيث يختلف الأداء المالي لكلا النوعين من البنوك باختلاف آلية عملهما وطبيعته وأسسه .

فمن شأن كل ذلك أن يثير التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية العاملة بالجزائر وأين يكمن هذا الاختلاف؟

ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- أين يكمن الاختلاف في معاملات كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية؟
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الربحية؟
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة؟

- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الكفاية؟

- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الكفاءة؟

- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث المخاطر؟

**الفرضيات:**

- يوجد اختلاف في المعاملات بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ويكمن في كون أن البنوك الإسلامية ترتكز في أعمالها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بينما البنوك التقليدية تمارس أعمالها على قاعدة سعر الفائدة الربوي.

- يوجد اختلاف بين ربحية البنوك الإسلامية وربحية البنوك التقليدية.

- يوجد اختلاف بين سيولة البنوك الإسلامية وسيولة البنوك التقليدية.

- يوجد اختلاف بين الكفاءة المالية للبنوك الإسلامية ونظيرتها في المبنوك التقليدية.

- تختلف كفاية راس المال في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية.

- يوجد اختلاف بين مستويات المخاطر لدى البنوك الإسلامية ومستوياتها لدى البنوك التقليدية.

**الدراسات السابقة :**

- دراسة قروش عيسى و زملائه ( 2021 ) و التي حملت عنوان : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة، الكفاءة والكفاية)، من خلال دراسة حالة 05 بنوك تجارية جزائرية خلال الفترة 2015-2019. ، و قد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

- دراسة بودشيشة ريمة .كحول محمد يزيد ( 2021) و التي حملت عنوان : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019) ، حيث هدفت الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للبنوك الخاصة و العمومية للبنوك في الجزائر من حيث الربحية والسيولة وهذا من خلال حساب النسب المالية لكل من البنوك المختارة (أربعة بنوك خاصة وأربعة بنوك عمومية)، اعتمد الباحثان على اختبار ستيودنت في تحليل النتائج ، و توصلت إلى وجود تقارب في الاداء بين البنوك محل الدراسة من منظور الربحية ، بينما كانت التفوق للبنوك الخاصة على العمومية في مجال السيولة.

-دراسة شناتي و أورزيق (2020) و التي حملت عنوان : مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنـــوك الاسلامية *قراءة في نموذج Camels ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على النماذج التقليديـــة المســـتخدمة في تقييم الاداء المالي للبنوك ومدى قدرتها على تقييم الاداء المالي للبنوك الإسلامية، توصلت الدراسة إلى قصور النماذ التقليدية في عملية تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية، حيث لا تعكس و تترجم حقيقة الأداء المالي الحقيقي لهـــذا النوع من البنوك.

-دراسة عمر بوجميعة( 2014 ) ، و هي رسالة ماجستير ، حملت عنوان تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية حققت مستويات مقبولة من الاداء في خصوصا في مجال الحصول على الموارد المالية أو استخدام هـــذه المـــوارد المالية،كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن البنوك الاسلامية محل الدراسة حققت معلات كبيرة في مجال الربحيـــة ، بينما تميزت في اغلبها بعدم كفاءتها في ادارة تكاليفها .

**مبررات اختيار الموضوع :** تعود مبررات اختيار الموضوع لجملة من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال:

- الميول الى الموضوع من خلال الإطلاع على المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية.
- الميل للدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية.
- طبيعة و مجال التخصص.

**أهمية البحث :** اهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه في تقييم أداء كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وإبراز مدى الاختلاف من خلال التعرف على الفروق بين مستويات الأداء لديهما، كما انها تساهم في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي لبعض البنوك العاملة في الجزائر بشكل عام، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء تلك البنوك، وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة حول هذه النقاط.

**أهداف البحث :**يهدف البحث إلى :

- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية .
- قياس الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من جانب الربحية والسيولة، وجانب الكفاءة والكفاية والأمان.
- التعرف على مستوى أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.
- اقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة جوانب الضعف والقصور المتعلقة بـــأداء تلـــك البنوك.

**حدود الدراسة :** تقتصر الدراسة على عدة بنوك عاملة بالجزائر والتي توفر المعلومات والتقارير اللازمة الدراسة وتتيح الاطلاع على بياناتها من طرف الجمهور، واقتصرت فترة الدراسة على أربع سنوات من2017 إلى 2020

**منهجية البحث :** تم الاعتماد على المنهجين، الوصفي التحليلي، و المنهج المقارن، حيث يمكن تفصيلهما في الآتي

في الجانب الجانب النظري: والذي احتوى على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المعلومات المرتبطة بالدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع، كما استخدم في هذا الجانب أيضا في دراسة الاختلافات الجوهرية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

و في الجانب التطبيقي الذي اعتمد على المنهج المقارن بمقارنة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي والمتوسط الحسابي، ومن خلال مؤشرات النسب المالية ومجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير النتائج المتوصل إليها.

**هيكل البحث:**

قسم هذا البحث إلى فصلين: الفصل الأول تناول الجانب النظري حيث قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تناول مفاهيم حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أما المبحث الثاني فقد تناول مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكذا مفهوم تقييم الأداء المالي وأهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك .

أما الفصل الثاني فكان للجانب التطبيقي للدراسة وقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول عرض فيه عينة ومتغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة فيها والبيانات ومعطيات الدراسة وطرق جمعها، أما المبحث الثاني فكان لعرض نتائج الدراسة وتحليلها وتناول عرض النتائج المتعلقة بحساب النسب المالية لكل فئة من البنوك ومحاولة تقييم الأداء، ومناقشتها باستخدام هذه النسب المالية ثم اختبار الفرضيات لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك ثم مناقشة النتائج المحصلة.

# الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

تمهيد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الثاني : مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية و المفاهيم الرئيسة حول أدائها المالي

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

تلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة أما البنوك الإسلامية ترتكز في نشاطها على قواعد ونظم تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ويحتل موضوع تقييم أداء البنوك أهمية كبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا باعتماد مجموعة من الأساليب والأدوات في التقييم من بينها استخدام النسب المالية.

و بناء على ذلك سوف نتعرف أكثر من خلال هذا الفصل على مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وكيف توافق بين مواردها وذلك من خلال التطرق إلى مصادرها ومواردها، وكذا مفاهيم حول تقييم الأداء لدى البنوك، واهم النسب المستخدمة في ذلك، و عليه قسم الفصل إلى :

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة:**

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفاهيم حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، و ذلك من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية :**

نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم البنوك التقليدية و المبادئ التي تحكم عملها كما سنتعرف على الموارد والاستخدامات.

**الفرع الأول: نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك التقليدية.**

تذكر المصادر العلمية أن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس عليها صرافون في مدن ايطاليا، وكان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي جلب الودائع[1] ، ويعود تأسيس أول بنك منظم إلى سنة 1157م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1411 م.

**1.التعريف بالبنوك التقليدية:** يعرف البنك التقليدي على أنه تلك المؤسسة التي تقبل ودائع من الإفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، وتستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات وعليه فان ربحها يتأتى من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الاقتراض[2].

[1] دريد كامل ال شبيب ، ادارة العمليات المصرفية الطبعة الاولى دار الميسرة عمان، 2014 ، ص29

[2] شوقي بورقيبة ،التمويل في البنوك التقليدية و الاسلامية ، الطبعة الاولى، دار عالم الكتب الحديث الاردن 2013 ، ص ص 57-58.

ويعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحاب الفائض المـــالي في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، وإعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة اكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم خدمات مصرفية مرتبطة بعمليات الاقتراض والإقراض[1].

ويعرف أيضا على أنه منشأة مالية غرضها الرئيس تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتـــراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها من اجل استثمارها بمعـــدل اعلي من معدل الاقتـــراض، كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها [2].

ومع تطور البنوك وقيامها بأداء الخدمات المصرفية المتعددة، إلا أنها لا تخـــرج عن كونهـــا مؤسسة مالية تتمثل أنشطتها المالية من قبول الودائع وتقديم القروض والتسهيلات، وبذلك تقوم علـــى أساس اعتبار البنك تاجرا وسلعته النقود مستعينا بعنصرين أساسيين هما الزمن والأصول الماديـــة، ويعتـــبر نظام الفائدة الأساس التمويلي في البنك التقليدي.

## 2.المبادئ و الأسس الحاكمة لمعاملات البنوك التقليدية:

تتمثل الأسس المتحكمة في عمل البنوك التقليدية فيما يلي[3]:

- سلعية النقود: يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لانها.
- تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية والمديونية: إن الوظيفة الرئيسية للبنوك تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها.
- توظيف الموارد اعتمادا على منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة.
- تقوم البنوك بتوظيف الموارد المتاحة وتقديم التسهيلات التسهيلات للإفراد والمنظمات طالبة التمويل بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية.
- الفائدة: يتمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- التنويع المالي : تقوم البنوك التقليدية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحـــويلها إلى توظيفات قصيـــرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء.

[1] جلال محمد عبد ربه ، الاتجاهات الحديثة لمعايير المحاسبة الاسلامية للخدمات المصرفية لتفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي –الخدمات المصرفية الاسلامية بين الواقع و التطبيق ، معهد العبور للادارة و الحاسبات و نظم المعلومات، القاهرة ، 2003، ص12.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح مغربي ، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية – ىالبنك الاسلامي االتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب المنصورة 1425ه ص75.

[3] نفس المرجع، ص ص 76-78.

**الفرع الثاني : موارد و استخدامات البنوك التقليدية**

**1. موارد الأموال للبنوك التقليدية :**

تنقسم مصادر الأموال في البنوك التقليدية إلى قسمين رئيسين[1]:

✓ **المصادر الداخلية :**

- **رأس المال**: ويتمثل في الأموال التي يساهم بها المؤسسون بالإضافة إلى أي زيادة من خلال طرح أسهم جديدة، ويعتبر أكثر بنود الخصوم ثباتا واستقرار.
- **الاحتياطات القانونية**: ويتم تكوينها بفرض من القانون كنسبة معينة من الربح الصافي للدورة حيث تبلغ نسبة معينة من رأس المال.
- **الاحتياطات النظامية**: ويتم تكوينها بموجب النظام التأسيسي للبنك بالإضافة الى تحديد حد أقصى لهذه الاحتياطات كنسبة من رأس المال.
- **الاحتياطي العام**: وهو احتياطي يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك فهو يعتبر احتياطيا اختياريا، كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطات أخرى للطوارئ ومخاطر الإقراض وغيرها.
- **الأرباح غير الموزعة**: حيث تعمد البنوك عادة إلى حجز جزء من الأرباح وعدم توزيعها لاستعمالها في توسيع نشاطاتها أو لتدعيم الدورات التي تقل فيها أرباح البنك عن مستوى معين.

✓ **المصادر الخارجية:**

وتتمثل في المبالغ التي يتحصل عليها البنك من الأفراد أو الهيئات الخارجية، وتتمثل أساسا في الودائع والقروض التي يتحصل عليها البنك من جهات خارجية.

- **الودائع**: وتنقسم بطبيعتها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في[2]:

-الودائع الجارية : تحت الطلب (وهي أكثر الحسابات انتشارا)، حيث يقوم العميل بالدفع بالحساب نقدا ، أو بأية وسيلة دفع أخرى.

-الودائع الثابتة : وتنقسم إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار أو الخاضعة لإشعار.

-ودائع الادخار أو التوفير: وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات تتميز بصغر حجمها وكثرتها.

- **القروض المصرفية** : وتتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية وقد يكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي .

[1] شوقي بورقيبة مرجع سابق ، ص ص 61-64.

[2] الزبيدي حمزة ، ادارة المصارف ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، عمان 2002، ص ص 106-107.

### 2. استخدامات الأموال في البنوك التقليدية:

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية إلى جانب الأصول من الميزانية وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيبا تنازليا حسب درجة السيولة، ولقد تم تقسيم هذه الاستخدامات إلى ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في[1]:

الأرصدة النقدية الحاضرة ( القيم الجاهزة) :

تكون فيها نسبة السيولة كاملة وتشتمل على البنود التالية:

✓ **النقدية بالصندوق** : وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها من اجل مواجهة متطلبات السحب اليومي.

- **الأرصدة لدى البنك المركزي :** وتتمثل هذه الأرصدة في حساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من قيمة الودائع بأنواعها.
- **أرصدة لدى البنوك الأخرى :** وتتمثل في المعاملات المتبادلة مع البنوك الأخرى.
- **أرصدة لدى المراسلين بالخارج :** وتتمثل في المعاملات والحسابات التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج لتغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج.

✓ **الأصول المتداولة** : وهي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات، ويمكن حصرها في النقاط:

- **محفظة الأوراق المالية :** ويتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، والمتمثلة في الأسهم والسندات.
- **أوراق تجارية مخصومة :** وتتمثل في الأوراق التجارية التي تتحصل عليها البنوك بهدف الخصم، ويشتمل أيضا هذا البند على الكمبيالات والسندات الاذنية المحلية منها والأجنبية.
- **القروض و السلفيات:** وتتمثل في القروض التي يقدمها البنك لوحدات العجز المالي من المؤسسات والأفراد مقابل فائدة متفق عليها مسبقا والتي تصنف حسب الأجل إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

✓ **الأصول الثابتة:** تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من اجل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل أساسا في الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل ...بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى بمصاريف التأسيس.

[1] شوقي بورقيبة ، مرجع سابق ، ص ص64-66

**المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية :**

**الفرع الأول : نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك الإسلامية:**

**1. نشأة البنوك الإسلامية:**

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى سنة 1963 أقيمت في مدينة ميت غمر في جمهورية مصر العربية والتي أسسها الدكتور احمد النجار، وقد استمرت هذه التجربة حوالي أربع سنوات، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصرالاجتماعي حيث يعد أول ما نص عليه في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى.

وقد تم الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بمدينة جدة السعودية عام 1973حيث شدد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية[1].

وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا للشريعة الإسلامية عام 1975 و المتمثل في بنك دبي الإسلامي ثم توالى بذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من 267 بنكا على مستوى العالم برقم أعمال يفوق 250 مليار دولار[2].

**2. تعريف البنوك الإسلامية:**

يعرف عوف محمود الكفراوي البنوك الإسلامية على أنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية وغيرها من المعاملات التجارية وأعمال الاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا أخذا ولا عطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية [3].

ويعرفها محسن احمد الخضيري على أنها تلك المؤسسات النقدية والمالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها

وعرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وعلىعدم التعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء[4].

---

[1] عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة جيجل، 2014 ، ص 12

[2] نفس المرجع.

[3] شوقي بورقيبة ،مرجع سابق، ص 88

[4] عادل عبد الفضيل ، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الاسلامية ، دار التعليم الجامعي للكتب المصرية ، الاسكندرية، 2015 ، ص13.

يركز مفهوم المصـــرف الإسلاميعلى أنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخـــدمات المصـــرفية المختلفة،كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفـــة علـــى ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية و الدينية[1].

ومهما تباينت التعاريف للبنوك الإسلامية من الناحية اللفظية، فانها تتفق جميعا على عناصر التعريف الرئيسية وهي:

- حشد الموارد والمدخرات بأساليب وأدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية[2] .
- توظيف الموارد والمدخرات المحصلة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة وطويلة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التركيز على البعدين الاقتصادي و الاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد والمدخرات .
- ضرورة وجود الإطار المؤسسي المنظم لهذه الأعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل إسلامية.

**3.المبادئ و الأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الإسلامية:**

تتمثل المبادئ والأسس الحاكمة في عمل البنوك الإسلامية فيما يلي[3]:

- ✓ **المنهج الإسلامي هو أساس التعامل:** وهذا يعني تكييف عمليات البنوك حيـــث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، مما يتطلب بحث الصيغ الشرعية لجميع معاملات البنوك سواء اختص في حفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقـــق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب ضررا للغير .
- ✓ **النقود وسيلة للتعامل و العمل ضرورة لتحقيق التنمية** : يعمل البنك الإسلاميعلى تصميم وإصدار الخدمات المالية والمصرفية والتجارية المتعددة اللتي تساعد على توفيـــر الأموال لـــلافراد وأصحاب الأعمال بهدف تسيير أعمالهم، على أن يتم هـــذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للآخذ والمانح .
- ✓ **الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي:** هو الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محـــــل التعامل بأصول وموجودات حقيقة وليست مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع تقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقة.

---

[1] حسين شحاتة ، المصارف الاسلامية بين الفكر و التطبيق، الطبعة الاولى –مكتبة التقوى القاهرة ،2008، ص30.

[2] شناتي سامي، اورزيق الياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الاسلامية *قراءة في نموذج Camels ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1 ، 2020 ، ص 184.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح مغربي، مرجع سابق، ص ص91-93.

- ✓ **تحقيق التكافل الاجتماعي** : تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه، كذلك زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون البنك إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد و المؤسسات.

**الفرع الثاني : موارد و استخدامات البنوك الإسلامية**

تتمثل موارد واستخدامات البنوك الإسلامية فيما يلي[1] :

1. **موارد اموال البنوك الإسلامية :**

- ✓ **مصادر داخلية:** لا تختلف المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، إذ أنها تتكون من رأس المال و الاحتياطات بأنواعها والأرباح غير الموزعة .
- ✓ **مصادر خارجية:** تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع نظيرتها في المبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها وتتمثل في المصادر الخارجية التالية :

- **الودائع** : تتلقى البنوك الإسلامية الودائع بشكل يختلف عنه في المبنوك التقليدية وتستخدمها بطرق مغايرة وذلك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أي مبدأ حرمة الفائدة، وتتمثل في الودائع التالية:
- **الودائع تحت الطلب– الحسابات الجارية– :** وهي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها المودعون للبنك إلى حين الحاجة إليها.
- **الودائع الاستثمارية –الحسابات الاستثمارية –:** يقابل الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الودائع لأجل والودائع بإخطار في البنوك التقليدية وهي الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع وتنقسم الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى نوعين: مقيدة وغير مقيدة .
- **الودائع الادخارية– حسابات التوفير–:** تعتبر حسابات التوفير بالبنوك الإسلامية عقد مضاربة ببن المودع –رب المال –والبنك–المضارب –، وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين: حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار، ويحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك .
- **حسابات التوفير دون التفويض بالاستثمار** : ولايتحصل المودع في هذه الحالة على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية..

[1] شوقي بورقيبة مرجع سابق، ص ص61-66.

## 2. استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية في الأصول التي تمتلكها و سنتطرق إلى أهم عناصر الأصول

✓ **الأرصدة النقدية الحاضرة:**

أ- **النقدية بالصندوق:** لا تختلف البنوك الإسلامية عن التقليدية في هذا الجانب.

- **الأرصدة لدى البنك المركزي** : لا يوجد اختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية و التقليدية سواء فيما تعلق بالودائع الجارية أوالاستثمارية لكن الاختلاف يكمن في المبلغ المفروض كاحتياطي نقدي على الودائع.
- **الأرصدة لدى البنوك الأخرى:** يظهر هذا الحساب لديها كحساب جاري في حال وجود معاملات ضرورية مع البنوك التقليدية و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون سالبا لدى هذه البنوك .كما أن هذا الحساب يوجد بين مختلف البنوك الإسلامية داخل الدولة و خارجها.

**ب – الأصول المتداولة :**

- محفظة الأوراق المالية : تنحصر محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية في الأسهم العادية فقط فلا يجوز التعامل بالسندات و الأسهم الممتازة باعتبارها معاملات ربوية .
- أنشطة تمويلية و استثمارية : وتتمثل في صيغ التمويل التي تتعامل بها البنوك الإسلامية و هو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية . و تتمثل صيغ التمويل والاستثمار التي تتيحها البنوك الإسلامية في ما يلي :

❖ المضاربة : عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم احدهما المال ويسمى رب المال ويقوم الثاني بالعمل و يسمى المضارب ويتحدد اقتسام الربح المحصل من المضاربة بناء على النسبة المتفق عليها مسبقا أما الخسارة الناتجة عن التعدي و التقصير فيتحملها رب المال و يفقد بذلك المضارب عمله[1] .

❖ المشاركة : هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو عدة أشخاص بالمساهمة في مشروع معين بتقديم حصة من رأس المال لاستثمارها بهد تحقيق ربح . يقوم البنك من خلال هذه الصيغة بتمويل عملائه في مختلف الميادين الصناعية و الزراعية و التجارية بمنح المال دفعة واحدة أو تقسيمه إلى دفعات و الذي يمثل مساهمة البنك في المشاركة[2] .

[1] محمد بوجلال ، مقاربة اسلامية للازمات المالية الر اهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2010، ص35

[2] سعيد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية –المعهد العالي للبحوث و التدريب البنك الاسلامي للتنمية جدة السعودية 1999 ، ص56.

- ❖ المرابحة : أي بيع السلعة بتكلفتها الأصلية التي كلفها البائع مع زيادة معلومة لكل من البائع و الشاري و يطلق عليها ربحا وهي نوعان : بيوع مرابحة ناجزة و بيوع مرابحة لأجل للأمر بالشراء و هو النوع الشائع في البنوك الإسلامية[1] .
- ❖ التمويل بالسلم : السلم عند الفقهاء هو بيع اجل بعاجل أية معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن و تقديمه نقدا للبائع الذي بدوره يلتزم بتقديم بضاعة محددة كما ونوعا و صفة في الاجل المتفق عليه و هذه الصيغة مستخدمة بكثرة في تمويل القطاع الفلاحي[2].
- ❖ التمويل بالاجارة : هو اتفاق تعاقدي بين طرفين يمنح بموجبه المستاجر الحق في استغلال اصل مملوك للمؤجر خلال فترة محددة و مقابل اجرة معلومة تدفع حسب ما اتفقا عليه[3] .
- ❖ القرض الحسن : قرض دون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد لأغراض إنسانية و اجتماعية أو خيرية على أن يتم موعد السداد بناء على اتفاق بين الطرفين دون حصول البنك على اي ربح يذكر.

**المبحث الثاني : مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية و المفاهيم الرئيسة حول أدائها المالي.**

يتضمن المبحث مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية، وفقا لمجموعة من المقاربات، بدءا من المفهوم و الأسس و طبيعة العمل ، مصادر و استخدامات الأموال في كل منهماكل منهما ، ووصولا إلى الأداء في كليهما من حيث مفهومه و طرق تقييمه.

**المطلب الأول : مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية**

**الفرع الأول : المقارنة من حيث المفاهيم و الأسس و طبيعة التعامل :**

كانت نشأة البنوك التقليدية وظهورها نزعة فردية نحو التجار بالأموال و تحقيق الثروة حيث اعتبرت النقود سلعة تتم المتاجرة بها من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة وكان تأسيس البنوك الإسلامية يهدف إلى إيجاد بديل للتعامل المصرفي القائم على نظام الفائدة ولتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي المبني على أساس عقائدي أن المال مال الله ولا يجوز استعماله إلا فيما احل الله[4] .

كما يختلف البنك الإسلامي عن التقليدي فيما يلي[5] :

- ✓ يقوم البنك الإسلامي على أسس عقائدية أما البنك التقليدي فيقوم على أسس مادية بحتة.
- ✓ يقوم البنك الإسلامي على أساس اجتماعي أما التقليدي فيعمل على تحقيق أقصى ربح ممكن.
- ✓ تعتمد البنوك الإسلامية على نظم المشاركة في الربح و الخسارة و تفاعل المال مع العمل بينما تعتمد البنوك التقليدية على نظام الاقتراض و الإقراض مقابل فائدة.

---

[1] حسين شحاتة ، مرجع سابق، ص68-82.

[2] سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة االباحث، العدد 7 ، ورقلة 2010 ، ص310.

[3] سليمان ناصر ، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية ، المطبعة العربية ، غرداية الجزائر 2002 ،ص 118-119.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح مغربي،مرجع سابق، ص96.

[5] حسين شحاتة، مرجع سابق، ص34-39.

- ✓ تهتم المصارف الإسلامية بالتعامل مع التجار و الحرفيين و الصناع بنظم التمويل الإسلامية بينما تعتمد البنوك التقليدية على التعامل معهم بنظام القروض بفائدة.

**الفرع الثاني: المقارنة من حيث الموارد و الاستخدامات:**

**1. من حيث الموارد ( المصادر):**

- ✓ **من حيث المصادر الداخلية:** لا يوجد اختلاف كبير في مصادر الأموال الداخلية بين الصنفين إلا فيما تعلق بالاحتياطات والأرباح الموزعة فنجد أن هذين العنصرين مصدرهما الفوائد الربوية أما في البنك الإسلامي فمصدرهما الأرباح الناتجة عن المعاملات الاستثمارية الشرعية و أجور الخدمات المصرفية.
- ✓ **من حيث المصادر الخارجية:** يكمن الاختلاف في هيكلة الودائع فبالنسبة للبنك التقليدي تمثل الودائع لأجل و ودائع التوفير قروضا والتزامات وجب دفعها مع فوائدها في موعدها أو عند الطلب بينما لا وجود لهذا البند في ميزانية البنك الإسلامي ويوجد محله ودائع المضاربة بين البنك و أرباب المال و لا يلتزم البنك الإسلامي بفوائد محددة لهذه الودائع[1] .

**2. من حيث الاستخدامات:**

- ✓ مقارنة بين الأرصدة النقدية الحاضرة في البنكين: حيث تكمن نقطة الاختلاف في بند الأرصدة لدى البنك المركزي أي النسبة المفروضة كاحتياطي على الودائع حيث يرى الباحثون بضرورة اختلاف هذه النسبة بين البنوك التقليدية عنها في البنوك الإسلامية لان العلاقة بين المودع والبنك الإسلامي ليست علاقة مقرض ومقترض كما هو الحال في البنوك التقليدية و إنما علاقة المضارب ورب المال وتوزع الأرباح بينهما بالنسبة المتفق عليها دون تعد أو تقصير من البنك و بالتالي فالعلاقة هي علاقة مشاركة ومتاجرة[2] .
- ✓ مقارنة بين الأصول المتداولة في البنكين: وتكمن نقطة الاختلاف الرئيسة في محفظة الأوراق المالية .
- ✓ ففي البنك التقليدي تتكون هذه المحفظة من الأسهم بنوعيها العادية والممتازة وكذا السندات ذات الفائدة الثابتة والمحددة مسبقا. بينما تتكون محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية من الأسهم العادية فقط لعدم شرعية التعامل بالأسهم الممتازة والسندات.
- ✓ أما بالنسبة لبند القروض والسلفات فلا وجود له في البنوك الإسلامية ويحل محله بند القروض الحسنة وصيغ التمويل والاستثمار المتمثلة في المرابحة و المضاربة والمشاركة و غيرها من صيغ التمويل[3] .

---

[1] شوقي بورقيبة ، مرجع سابق ، ص130.

[2] نفس المرجع، ص132.

[3] نفس المرجع ، ص133.

✓ مقارنة بين الأصول الثابتة في البنكين: لا يوجد اختلاف فيما يخص الأصول الثابتة بين البنكين وكذا مصاريف التأسيس.

**المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية**

نستعرض في هذا المطلب مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه واهم المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك .

**الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للبنوك**

**1.مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه:**

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها :

**التعريف الأول** :تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال فترات سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المتماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية و الهيكلية[1] .

**التعريف الثاني**: وهناك تعريف آخر لتقييم الأداء المالي: هو تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لا دارة المؤسسة وذلك لخدمة أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.[2]

و يمكن القول أن عملية تقييم الأداء ترتكز على الأركان الأساسية الآتية :

- **وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير):** من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لاتوجد إلا حيث توجد الأهداف المحددة مسبقا.
- قياس الأداء الفعلي: ويتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.
- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت الايجابية أم السلبية، ولتمكن الإدارة من توقع النتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على تجنب الأخطاء قبل وقوعها باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون ذلك.
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح الانحراف يتوقف على وجود المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط .

[1] فهد نصر حمود ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ،2008 ، ص27.

[2] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض،2000،ص38.

**الفرع الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي البنوك:**

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك فضلا عن ملاءة رأس المال و الربحية في هذه البنوك و كذا الأموال المتاحة للتوظيف[1] .

لكن هناك عدة أدوات أخرى يتفق فيها المحللون نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التحليل الأفقي: فيه يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن. وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أوالتراجع في هذا المتغير ويساعد التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أومالي معين.
- التحليل العمودي: يتضمن هذا التحليل نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي أخر في القوائم للوصول إلى دلالة ذات معنى ولا يكتمل معنى النسبة إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس محدد وهذا المعيار قد يكون النسبة نفسها في السنة أوالسنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة أي ما يسمى معيار الصناعة.

رغم أهمية هذين النوعين للمحللين في تقييم الأداء المالي إلا أننا سوف سوف نعتمد في تحليلنا على النسب المالية التي تعتبر أكثر أدوات التحليل شيوعا.

هذه الأخيرة تعرف أنها النسبة التي تعبر عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. أي ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم أخر في السنة الحالية أو سنوات أخرى للوصول إلى دلالة ذات معنى.

**1.النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك التجارية :**

المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا هي :

- ✓ **مؤشرات السيولة:** تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة مهمة بشكل كبير للإدارة المصرفية والمودعين و الملاك والمقرضين.

إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته وهناك عدة نسب للسيولة منها[2] :

- نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي+النقد لدى الصندوق+أرصدة سائلة أخرى/الودائع وما في حكم ذلك.
- نسبة الاحتياطي النقدي= النقد لدى البنك المركزي /الودائع وما في حكم ذلك.
- نسبة القروض إلى الودائع= القروض /إجمالي الودائع.

[1] زياد سليم و رمضان و محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان 2003، ص23.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنك، دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015، ص ص138-141.

- نسبة السيولة العامة = (ودائع البنك لدى البنك المركزي+نقود حاضرة لديه + أصول أخرى عالية السيولة /الودائع).

✓ **مؤشرات الربحية :** هي العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها.

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساس في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لاتستطيع المؤسسات جذب أي مستثمر. يوجد العديد من نسب الربحية نذكر أهمها[1] :

**-نسبة العائد إلى الأصول** = صافي الربح /إجمالي الأصول .

**-نسبة العائد على حقوق الملكية** = صافي الربح /حقوق الملكية .

**-نسبة هامش الربح الصافي** = صافي الربح/إجمالي الإيرادات .

**-نسبة منفعة الأصول** =إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول المولدة للدخل .

✓ **مؤشرات كفاءة البنك او النشاط :** تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل أصوله وخصومه، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أوبعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- **نسبة الدخل التشغيلي للأصول** تقيس قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله وتقاس بإجمالي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول .
- نسبة **مصروفات التشغيل إلى الأصول**. وهي تعكس النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات وتقاس بقسمة نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول.
- **معدل توظيف الموارد المتاحة** =إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع +حقوق الملكية).
- **نسبة توظيف الودائع** =القروض+الاستثمار في الأوراق المالية /الودائع .

✓ **مؤشرات الملاءة المالية و كفاية رأس المال** : تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار اللتي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أنها المقياس لمدى كفاية رأس المال نذكر منها[2]:

- **نسبة كفاية رأس المال:** نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول والى إجمالي الودائع.

---

[1] بودشيشة ريمة و كحول محمد يزيد ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019) ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02 ، 2021 ، ص 138.

[2] قروش عيسى و آخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14 ، عدد 01 ، 2021، ص 34.

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول** =حقوق الملكية /إجمالي الأصول .
- **نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة** =حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة .

**مؤشرات المخاطر**: المخاطر هي التقلب في العوائد المستقبلية.وهي مرادفة لمصطلح اللاتأكد، ونذكر من هذه النسب.

- **مخاطر الائتمان**: وتحسب بقسمة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، وهي خسارة محتملة يتضرر جراؤها المقرض دون المقترض كتأخر العملاء عن الدفع ما ينتج عنه خسارة جزئية او كلية للمقرض.
- **نسبة الودائع إلى الأصول**: وهي مؤشر على الرافعة المالية وتصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الودائع وتحسب بقسمة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

## 2. أهم النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء في البنوك الإسلامية.

أما فيما يخص المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية فيكمن أهمها فيما يلي :

✓ **المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر**[1]:

– نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات= حقوق المساهمين إلى الموجودات.

– نسبة الموجودات الاستثمارية إلى الموجودات= الموجودات الاستثمارية/ الموجودات.

✓ **المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة الربحية**[2] :

- العائد على الموجودات =الربح الصافي /الموجودات.
- نسبة المصروفات إلى الإيرادات = المصروفات /الإيرادات .
- معدل العائد إلى الموارد = صافي الدخل/ الموارد.
- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل /حقوق الملكية .
- **المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة السيولة**[3]:

- نسبة السيولة=النقدية +الأرصدة لدى المصارف الأخرى+استثمارات قصيرة الأجل/الودائع وما في حكمها.
- نسبة الرصيد النقدي= ودائع لدى البنك المركزي+نقدية جاهزة /إجمالي الودائع وما في حكمها.
- نسبة الرصيد القانوني= أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع وما في حكمها.

[1] شوقي بورقبة ، عرض كتاب مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية مجلد16 عدد02-المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب – البنك الاسلامي للتنمية جدة 2010 ، ص6.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] محمد احمد الخضري ، البنوك الاسلامية الطبعة الاولى، دار اتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1995، ص230.

- **المؤشرات المتعلقة بتوظيف و تشغيل الأموال [1] :**
- معدل توظيف الموارد =التمويل والاستثمار /الموارد المتاحة.
- معدل توظيف الودائع =التمويل و الاستثمار/مجموع الودائع.

نلاحظ أن المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية لا يختلف في النسبة في حد ذاتها وإنما يكمن الاختلاف في تكوين البند أوطبيعته حيث نجد مثلا الاستثمارات في البنوك الإسلامية عبارة عن مشاركات ومضاربات ومساهمـــات في مشاريع أما الاستثمارات في البنوك التقليدية فنجدها عبارة عن قروض واستثمارات في الأوراق التجارية والأوراق المالية من أسهم وسندات.

[1] محمد عبد الحليم عمر ، معايير تقويم المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاصلامية – الصراط- السنة6 ، عدد 21، 2005، ص 156

**خلاصة الفصل:**

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم العامة والنظرية حول البنوك التقليدية والإسلامية من نشـــأتها تعريفها ومبـــادئ عملـــها، وكذا مصادر واستخدامات أموالها، أما في المبحث الثاني فقد اتجهنا إلى مقارنة بين البنكين من حيث الأســـس وطبيعـــة التعامل وكذا من حيث الموارد والاستخدامات بالإضافة إلى إجراء تقييم للأداء المالي للبنوك مـــن خـــلال دراسة أهم النسب المالية المعتمدة.

# الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد.

المبحث الأول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة والأدوات المتبعة في القياس

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

خلاصة الفصل الثاني

**تمهيد :**

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري من الدراسة في محاولة منا إلى الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بكل من البنوك التقليدية وكذا الإسلامية وكذلك مفاهيم متعلقة بتقييم أداء هذه البنوك واهم النسب المالية المستخدمة في ذلك .

وسنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي أو الميداني للدراسة من خلال تقييم أداء أربعة بنوك عاملة في الجزائر متمثلة في بنكيين إسلاميين وهما بنك البركة ومصرف السلام وبنكيين تقليديين وهما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وسنقوم بتقييم أداء كلا الفئتين بالاستعانة بالنسب المالية ثم المقارنة باستخدام المتوسط الحسابي.

## المبحث الأول : عرض عينة ومتغيرات الدراسة والأدوات المتبعة في القياس.

يتناول المبحث عرضا لعينة البنوك التي شملتها الدراسة، و كذا تفصيلا لأهم الوثائق المحاسبية و كذا مجموعة النسب المالية التي تم الاعتماد عليها في تقييم و مقارنة أدائها المالي

### المطلب الأول : عرض عينة ومتغيرات الدراسة

#### الفرع الأول: عرض عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بما يتوافق وطبيعة الموضوع الذي يتعلق بتقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية فكانت مكونة من فئتين من البنوك عاملة في الجزائر، الفئة الأولى تحوي على بنكين تقليديين عموميان وهما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، والفئة الثانية مكونة من بنكين إسلاميين وهما بنك البركة وكذا مصرف السلام. وتم اختيار هاتين الفئتين لتوفر البيانات المالية الحديثة لهم رغم صعوبتها.

**1. تعريف البنك الوطني الجزائري**

تأسس في 13جوان 1966 وذلك بموجب الأمر178/66 ويعتبر أول بنك تجاري أنشئ في الجزائر المستقلة برأس مال 23 مليون دج وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 تم تحويل البنك إلى مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 4.3 مليار دج ثم زيادة رأس المال من 14600 مليار إلى 41600 مليار دج في جوان 2009 عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم وفي جوان 2018 تم رفع رأسماله إلى 150000 مليار دج. يمتلك هدا البنك 20 مديرية جهوية تشرف على 218 وكالة تجارية مع توظيف أكثر من 5000 موظف [1].

**2. تعريف البنك الخارجي الجزائري**

تم إنشاء البنك الجزائري بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 بصفته مؤسسة وطنية برأسمال قدره 20 مليون دج .وهو يحمل صفة بنك الودائع . توسعت وظائفه وشبكته وتطورت هياكله في إطار التحديث والتحسين ليظم البنك 80 وكالة في 2006 وقد ارتفع رأسماله إلى 76 مليار ليظم البنك 80 وكالة في 2006 وقد ارتفع رأسماله إلى 76 مليار دج في 2011 ليصل إلى 100 مليار دج في 2014 ثم

[1] www.bna.dz

ارتفع إلى 230 مليار دج ويمتلك نحو 101 وكالة، وهو يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان في إطار التخطيط والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني[1] .

### 3. تعريف بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة نموذجا للبنوك الإسلامية وهو أول مصرف برأسمال مختلط (عام يتمثل في مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 44 وخاص ممثلا في مجموعة البركة المصرفية البحرينية ب 56) أنشئ في ماي 1991 برأسمال 500 مليون دج، تم الزيادة في رأس المال إلى 25 مليار دج في 2006 .لديه ألان 32 فرعا[2] .

### 4. تعريف مصرف السلام

بنك السلام فرع إماراتي خاضع للقانون الجزائري تأسس في 2006 ودخل حيز الأعمال في أكتوبر 2008 برأسمال قدره 5 مليار دج ثم رفع إلى 10 مليار دج في 2009 يقدم الخدمات وفق الشريعة الإسلامية وصل عدد فروعه في نهاية 2019 إلى 16 فرعا[3].

### الفرع الثاني: عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

اعتمدت الدراسة في تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية على مجموعة من النسب المالية، وقد تعددت هذه الأخيرة غير انه تم حصر هذه الدراسة في خمس نسب أو مؤشرات وهي مؤشرات الربحية. مؤشرات السيولة ومؤشرات الكفاءة (النشاط) وكذا الكفاية وأخيرا مؤشرات المخاطر.

وتمت الدراسة في هذه النسب على أساس العناصر المشتركة بين هذه العينة من البنوك والتي تمثلت فيما يلي:

**1.مؤشرات الربحية:** اقتصرنا في الدراسة على حساب نسبتين وهما.

- العائد على الأصول = (النتيجة الصافية /إجمالي الأصول) )
- تبين لنا هذه النسبة مايحققه كل دينار مستثمر في أصول البنك من ربح
- العائد على حقوق الملكية = (النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية)
- يعبر عن مايحققه كل دينار مستثمر في حقوق الملكية من ربح.

[1] www.bea.dz

[2] www.albaraka-bank.dz

[3] www.alsalamalgeria.com

**2. مؤشرات السيولة:** اقتصرنا في الدراسة على حساب نسبتين كذلك وهما.

- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع = ( إجمالي النقدية / إجمالي الودائع) وهي تعكس قدرة النقدية على مواجهة طلبات سحوبات أصحاب الودائع .
- نسبة القروض إلى الودائع = ( إجمالي القروض / إجمالي الودائع ) وهي مؤشر لسيولة البنك فكلما كبرت النسبة قلت سيولة البنك والعكس.

**3.مؤشرات كفاءة البنك (النشاط):** كذلك قمنا بحساب نسبتين فقط وهما:

- الدخل التشغيلي للأصول = (إجمالي الدخل / إجمالي الأصول) وهي تقيس قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله.
- مصروفات التشغيل إلى الأصول = ( نفقات التشغيل / إجمالي الأصول) تعكس مصاريف التشغيل إلى الأصول النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات.

**4.مؤشرات الكفاية:** نقوم كذلك بحساب نسبتين وهما

- نسبة كفاية رأس المال = (إجمالي رأس المال \ إجمالي الأصول) وهي قدرة رأس المال على سداد الالتزامات.
- نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع = (حقوق الملكية \ إجمالي الودائع)وهي تبين مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كأحد مصادر التمويل.

**5.مؤشرات المخاطر:** يمكن القول أن كل النسب السابقة تتحمل جزء من المخاطر عند عدم الحصول فيها على النسب المرجوة سواء كانت كبيرة أو صغيرة لكن يمكن إضافة نسبتين من المخاطر وهما:

- نسبة مخاطر الائتمان = ( مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض) وتقيس احتمالا عدم قدرة العميل المقرض الالتزام بالتسديد.
- نسبة الودائع إلى الأصول = (إجمالي الودائع /إجمالي الأصول) وهي تصف الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين.

**الجدول 01: النسب المختارة في الدراسة**

| | النسب المالية | الرمز | طريقة قياس النسب |
|---|---|---|---|
| نسب الربحية | العائد على الأصول | ROA | الربح الصافي / إجمالي الأصول |
| | العائد على حقوق الملكية | ROE | الربح الصافي / إجمالي حقوق الملكية |
| نسب السيولة | القروض إلى الودائع | CTD | إجمالي القروض / مجموع الودائع |
| | النقدية إلى الودائع | LDR | إجمالي النقدية / إجمالي الودائع |
| نسب الكفاءة | مصاريف التشغيل إلى الأصول | OEA | مصاريف التشغيل / إجمالي الأصول |
| | الدخل التشغيلي للأصول | OIA | الدخل التشغيلي / إجمالي الأصول |
| نسب الكفاية | كفاية رأس المال | CAR | إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول |
| | كفاية حقوق الملكية إلى الودائع | ETD | إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الودائع |
| نسب المخاطر | مخاطر الائتمان | CR | مخصصات خسائر القروض / إجمالي الودائع |
| | الودائع إلى الأصول | DTA | إجمالي الودائع / إجمالي الأصول |

**المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مراجع الإطار النظري للدراسة**

## المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات

للوصول إلى الهدف المتعلق بمقارنة البنوك التقليدية مع الإسلامية باستعمال النسب المالية تم التحليل والاستنتاج باستعمال أدوات وأساليب إحصائية .

### الفرع الأول: معطيات الدراسة وطريقة جمعها.

بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك قيد الدراسة المنشورة في المواقع الالكترونية الخاصة بتلك البنوك وبالتحديد قائمتي الميزانية وحسابات النتائج للفترة من2020/2017 .

تم حساب النسب المالية المعتمدة في الدراسة ،والبنود التي تم الاعتماد عليها هي كل من إجمالي : الأصول، حقوق الملكية، الودائع، القروض، النقدية، الربح الصافي، مخصصات خسائر القروض، الدخل التشغيلي والمصاريف التشغيلية.

### الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من اجل انجاز الدراسة واختبار فرضياتها استخدمنا الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط لحسابي حيث تم استخدامه لحساب متوسط النسب المالية للبنوك الإسلامية و التقليدية كل على حدى. و ذلك بالاستعانة برنامج اكسل EXEL.

## المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

بعد أن تم في المبحث الأول عرض الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية سنقوم في هذا المبحث بانتهاج هذه الطريقة وتوظيف الأدوات و عرض ما تم التوصل إليه من نتائج و محاولة تحليلها و تفسيرها و مناقشتها لاختبار ما قدمنا من فرضيات لهذه الدراسة.

### المطلب الأول: عرض نتائج تقييم الأداء.

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض نتائج حساب نسب الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال المعطيات التي تم جمعها.

وسنقوم بتقييم أداء البنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية و التي مثلتها المتوسط الحسابي للنسب المالية بهدف مقارنة الأداء المالي.

#### الفرع الأول: عرض النتائج العامة والتعليق عليها.

1.**مؤشرات الربحية**: الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب الربحية وهما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة سابقا.

**الجدول 2: حساب نسب الربحية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017.**

| البنك | نسب الربحية | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| BNA BANK | ROA | %1.06 | 1.16% | 0.55% | 0.67% |
| | ROE | 5.07% | 5.65% | 2.89% | 3.62% |
| BEA BANK | ROA | 1.84% | 2.33% | 1.92% | 2.18% |
| | ROE | 13.59% | 15.95% | 12.03% | 18.28% |
| ALBARAKA BANK | ROA | 1.43% | 1.91% | 2.42% | 2.05% |
| | ROE | 14.46% | 18.84% | 20.63% | 26.05% |
| AL SALAM BANK | ROA | 1.38% | 2.19% | 3.05% | 1.89% |
| | ROE | 7.13% | 13.97% | 21.08% | 16.23% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة باستخدام برنامج EXEL.

**التعليق:** من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن تشخيص ربحية البنوك محل الدراسة من خلال مؤشرين هما معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

حيث يظهر ان نسب العائد على الاصول بالنسبة لبنكBNA متذبذبة على مر السنوات وقد سجلت أقل قيمة سنة 2019.

في حين أن بنك BEA سجل معدلات أفضل وكانت اعلى قيمة لذات المؤشر سنة 2018. أما في بنك البركة فقد عرف هذا المعدل تطورا مع مرور سنوات الدراسة من نسبة 1.43% سنة 2017 الى 2.05% في 2020. بينما عرف ذات المؤشر تذبذبا بالنسبة لمصرف السلام من خلال النسب المحصل عليها خلال سنوات الدراسة.

فيما تعلق بالمؤشر الثاني وهو معدل العائد على حقوق الملكية فقد عرف تذبذبا على مدار السنوات المعنية بالنسبة لبنك BNA.

مع تسجيل اعلى معدل سنة 2018.نفس الملاحظة يمكن استنتاجها بالنسبة لبنك BEA وكذا مصرف السلام أما في بنك البركة ذات النسبة عرفت تطورا طول سنوات الدراسة من 14.46 % سنة 2017 الى 26.05 % في سنة 2020.

2- **مؤشرات السيولة:** الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب السيولة وهما معدل القروض إلى الودائع ومعدل النقدية إلى الودائع للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة سابقا.

**الجدول 3: حساب نسب السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017.**

| البنك | نسب السيولة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| BNA BANK | CTD | 94.51% | 98.61% | 95.49% | 105.86% |
| | LDR | 14.87% | 15.02% | 16.71% | 8.19% |
| BEA BANK | CTD | 78.08% | 93.07% | 112.98% | 99.52% |
| | LDR | 29.86% | 19.92% | 19.14% | 15.76% |
| ALBARAKA BANK | CTD | 67.17% | 69.84% | 72.41% | 88.82% |
| | LDR | 47.90% | 46.88% | 44.85% | 47.07% |
| AL SALAM BANK | CTD | 71.61% | 88.45% | 91.31% | 76.75% |
| | LDR | 53.89% | 32.73% | 26.94% | 41.45% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة باستخدام برنامج EXEL.

**التعليق**: من خلال ما تحصلنا عليه من نتائج مبينة في الجدول اعلاه يمكن تشخيص السيولة على مستوى البنوك محل الدراسة من خلال نسبتين هما معدل القروض الى الودائع ومعدل النقدية على الودائع حيث تبين أن نسب القروض الى الودائع بالنسبة لبنك BNA متزايدة على مر سنوات الدراسة وتعد الافضل بين البنوك المختارة.

في حين أن بنك BEA سجل معدلات اقل وكانت اعلى قيمة لذات المؤشر سنة 2019. أما في بنك البركة فقد عرف هذا المعدل تطورا مع مرور سنوات الدراسة من نسبة 67.17% سنة 2017 الى 88.82% في 2020. بينما عرف ذات المؤشر تذبذبا بالنسبة لمصرف السلام من خلال النسب المحصل عليها خلال سنوات الدراسة.

فيما تعلق بالمؤشر الثاني وهو معدل النقدية الى الودائع فقد عرف تزايدا على مدار السنوات الثلاث الاولى وانخفض في الرابعة بالنسبة لبنك BNA مع تسجيل اعلى معدل سنة 2019. أما الملاحظة التي يمكن استنتاجها بالنسبة لبنك BEA هو الانخفاض المستمر لهذه النسبة مع مرور السنوات. فيما عرفت ذات النسبة في مصرف السلام وبنك البركة اضطرابا وتذبذبا طول فترة الدراسة. 3-**مؤشرات الكفاءة**: الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب الكفاءة وهما معدل مصاريف التشغيل إلى الأصول وكذا معدل الدخل التشغيلي للأصول للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة سابقا.

**الجدول 4: حساب نسب الكفاءة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017.**

| البنك | نسب الكفاءة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| BNA BANK | OEA | 0.81% | 0.72% | 0.67% | 0.59% |
| | OIA | 2.77% | 3.10% | 2.69% | 1.92% |
| BEA BANK | OEA | 0.53% | 0.47% | 0.46% | 0.46% |
| | OIA | 3.87% | 4.35% | 3.81% | 4.40% |
| ALBARAKA BANK | OEA | 1.19% | 1.21% | 1.34% | 1.98% |
| | OIA | 3.85% | 4.31% | 5.00% | 4.04% |
| AL SALAM BANK | OEA | 2.14% | 2.31% | 2.21% | 1.66% |
| | OIA | 4.65% | 6.37% | 7.12% | 4.74% |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة باستخدام برنامج EXEL.

**التعليق**: من خلال ما تحصلنا عليه من نتائج مبينة في الجدول السابق يمكن تشخيص كفاءة البنوك محل الدراسة من خلال مؤشرين اثنين هما معدل مصاريف التشغيل الى الاصول ومعدل الدخل التشغيلي للأصول حيث يظهر من

خلال النتائج المحصلة ان معدلات مصاريف التشغيل الى الاصول متناقصة على مر سنوات الدراسة في بنك BNA.

في حين أن بنك BEA سجل معدلات اقل و كانت اعلى قيمة لذات المؤشر سنة 2017. اما في بنك البركة فقد عرف هذا المعدل تطورا مع مرور سنوات الدراسة من نسبة 1.19% سنة 2017 الى 1.98% في 2020. بينما عرف ذات المؤشر تذبذبا بالنسبة لمصرف السلام من خلال النسب المحصل عليها خلال سنوات الدراسة الا انه يعد الافضل بين البنوك محل الدراسة.

فيما يخص المؤشر الثاني وهو معدل الدخل التشغيلي للأصول فقد عرف تذبذبا على مدار السنوات بالنسبة لبنك BNA مع تسجيل اعلى معدل سنة 2018. نفس الملاحظة التي يمكن استنتاجها بالنسبة لبنك BEA الا انه سجل معدلات افضل من سابقه. فيما عرفت ذات النسبة في بنك البركة ومصرف السلام اضطرابا وتذبذبا طول فترة الدراسة. هذا الاخير يعدل الافضل بين البنوك المختارة فيما يتعلق بهذا المؤشر.

4- **مؤشرات الكفاية:** الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب الكفاية وهما معدل كفاية رأس المال وكذا معدل كفاية حقوق الملكية إلى الودائع للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة مسبقا.

**الجدول 5: حساب نسب الكفاية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017.**

| البنك | نسب الكفاية | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| BNA BANK | CAR | 20.90% | 20.58% | 18.87% | 19.71% |
| | ETD | 29.42% | 28.26% | 25.53% | 27.17% |
| BEA BANK | CAR | 13.52% | 14.60% | 15.95% | 11.90% |
| | ETD | 16.82% | 18.70% | 24.17% | 15.46% |
| ALBARAKA BANK | CAR | 9.88% | 10.12% | 11.74% | 7.88% |
| | ETD | 11.80% | 12.25% | 14.38% | 9.12% |
| AL SALAM BANK | CAR | 20.21% | 15.97% | 14.51% | 11.62% |
| | ETD | 25.62% | 20.24% | 18.57% | 14.61% |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة باستخدام برنامج EXEL.

**التعليق**:من خلال ما تحصلنا عليه من نتائج موضحة في الجدول السابق يمكن تشخيص كفاية البنوك محل الدراسة من خلال مؤشرين اثنين هما معدل كفاية راس المال ومعدل الدخل التشغيلي للأصول حيث يظهر من خلال النتائج المحصلة أن معدلات مصاريف التشغيل الى الاصول متناقصة على مر سنوات الدراسة في بنك BNA.

في حين أن بنك BEA سجل معدلات اقل و كانت اعلى قيمة لذات المؤشر سنة 2017. أما في بنك البركة فقد عرف هذا المعدل تطورا مع مرور سنوات الدراسة من نسبة 1.19% سنة 2017 الى 1.98% في 2020. بينما عرف ذات المؤشر تذبذبا بالنسبة لمصرف السلام من خلال النسب المحصل عليها خلال سنوات الدراسة الا أنه يعد الافضل بين البنوك محل الدراسة.

فيما يخص المؤشر الثاني وهو معدل الدخل التشغيلي للأصول فقد عرف تذبذبا على مدار السنوات بالنسبة لبنك BNAمع تسجيل اعلى معدل سنة 2018.نفس الملاحظة التي يمكن استنتاجها بالنسبة لبنك BEA الا انه سجل معدلات افضل من سابقه. فيما عرفت ذات النسبة في بنك البركة ومصرف السلام اضطرابا وتذبذبا طول فترة الدراسة. هذا الاخير يعدل الافضل بين البنوك المختارة فيما يتعلق بهذا المؤشر.

5-**مؤشرات المخاطر:** الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب المخاطر وهما معدل مخاطر الائتمان وكذا معدل الودائع إلى الأصول للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة مسبقا.

**الجدول 6: حساب نسب المخاطر في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017.**

| البنك | نسب المخاطر | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| BNA BANK | CR | %1.67 | 0.99% | 1.82% | 0.98% |
| | DTA | %71.05 | 72.84% | 73.90% | 72.52% |
| BEA BANK | CR | 0.18% | 0.05% | 0.01% | 0.02% |
| | DTA | 70.37% | 78.07% | 65.97% | 76.95% |
| ALBARAKA BANK | CR | 0.44% | 0.52% | 0.45% | 0.47% |
| | DTA | 81.21% | 82.36% | 85.52% | 86.25% |
| AL SALAM BANK | CR | 1.20% | 1.09% | 0.89% | 0.70% |
| | DTA | 75.38% | 77.59% | 78.16% | 79.52% |

**التعليق:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه يمكن تشخيص المخاطر في البنوك محل الدراسة من خلال مؤشرين اثنين هما معدل مخاطر الائتمان ومعدل الودائع الى الاصول.

حيث يظهر من خلال النتائج المحصلة في بنك BNA ان معدلات المؤشر الاول متذبذبة على مر سنوات الدراسة مسجلة اعلى معدل في 2019 ممثلة اعلى نسبة مسجلة خلال الدراسة.

بالنسبة لبنك BEA سجل اضعف نسب محققة لهذا المؤشر من بين البنوك الاربعة.

ذات المؤشر عرف تذبذبا في بنك البركة فيما سجل انخفاضا مستمرا في مصرف السلام من 1.20 % سنة 2017 الى 0.70% في 2020.

فيما يخص المؤشر الثاني وهو معدل الودائع الى الاصول فقد احتل بنك البركة المرتبة الاولى بين البنوك بتحقيق نسب اعلى متزايدة على مر السنوات .

أما بنك BNA فقد عرفت النسبة المعنية ارتفاعا خلال الثلاث سنوات الاولى وانخفضت في الرابعة وعرفت اضطرابا في بنك BEA فيما سجلت ارتفاعا مستمرا من 75.38 % وصولا الى 79.52% بالنسبة لمصرف السلام.

**الفرع الثاني: عرض نتائج الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية.**

**الجدول 7: حساب متوسط نسب الربحية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017**

| البنك | BNA | BEA | BNA/BEA | ALBARAKA | ALSALAM | ALBARAKA/ ALSALAM |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط ROA% | %0.86 | %2.07 | %1.46 | %1.95 | % 2.14 | %2.04 |
| متوسط ROE% | %4.31 | %14.96 | %9.63 | %20.00 | % 14.60 | %17.30 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة في الجدول 02.

**التعليق**: النتائج المبينة في الجدول رقم 7 في سطره الأول تمثل النسب المتوسطة للعائد على الأصول للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة ب 2.04% أكبر من نظيرتها على مستوى البنوك التقليدية التي بلغت 1.46 % حيث سجل بنك البركة المعدل الأعلى والمقدر ب 2.13 % .

أما النتائج المبينة في السطر الثاني فتمثل النسب المتوسطة للعائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أيضا أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة ب 17.30% أكبر من نظيرتها على مستوى البنوك التقليدية التي وصلت إلى حدود 9.63% حيث سجل بنك البركة المعدل الأعلى و المقدر ب 20.00% .

**الجدول 8: حساب متوسط نسب السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017**

| البنك | BNA | BEA | BNA/BEA | ALBARAKA | ALSALAM | ALBARAKA/ALSALAM |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط CTD% | %98.62 | %95.91 | %97.26 | %74.56 | %82.03 | %78.29 |
| متوسط LDR% | %13.70 | %21.17 | %17.43 | %46.67 | %38.75 | %42.71 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة في الجدول 03.

**التعليق:** النتائج المبينة في الجدول رقم 08 في سطره الأول تمثل النسب المتوسطة للقروض إلى الودائع للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أن هذه النسبة في البنوك التقليدية المقدرة ب97.26 % أكبر من نظيرتها على مستوى البنوك الإسلامية التي بلغت 78.29%حيث سجل بنك BNA المعدل الأعلى والمقدر ب98.62 % متبوعا ببنك BEAبنسبة 95.91%

أما النتائج المبينة في السطر الثاني فتمثل معدل النقدية إلى الودائع للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أيضا أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة بـــــــــــ 42.71% اكبر من نظيرتها على مستوى البنوك التقليدية التي وصلت إلى حدود 17.43% حيث سجل بنك البركة المعدل الأعلى والمقدر بـــــــــ 46.67 % متبوعا بمصرف السلام بنسبة 38.75 % .

**الجدول 9: حساب متوسط نسب الكفاءة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017**

| البنك | BNA | BEA | BNA/BEA | ALBARAKA | ALSALAM | ALBARAKA/ ALSALAM |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط OEA% | %0.70 | %0.48 | %0.59 | %1.43 | %2.08 | %1.75 |
| متوسط OIA% | %2.62 | %4.11 | %3.36 | %4.30 | %5.72 | %5.01 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة في الجدول04.

**التعليق:** تبين النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 09 في سطره الأول معدلات مصاريف التشغيل إلى الأصول للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة ب1.75 % أعلى من نظيرتها على مستوى البنوك التقليدية التي لم تتجاوز حدود 0.59 % حيث سجل مصرف السلام المعدل الأعلى والمقدر بـــ 2.08 % متبوعا ببنك البركة بنسبة 1.43%.

أما النتائج المبينة في السطر الثاني فتمثل معدل الدخل التشغيلي للأصول للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أيضا أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة ب 5.01% أكبر من نظيرتها على مستوى البنوك التقليدية التي وصلت إلى حدود 3.36% حيث سجل مصرف السلام المعدل الأعلى والمقدر ب 5.72 % متبوعا ببنك البركة بنسبة 4.30 % .

**الجدول 10: حساب متوسط نسب الكفاية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017**

| البنك | BNA | BEA | BNA/BEA | ALBARAKA | ALSALAM | ALBARAKA/ALSALAM |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط CAR% | %20.01 | %13.99 | %17.00 | %9.90 | %15.58 | %12.74 |
| متوسط ETD% | %27.59 | %18.79 | %23.19 | %11.89 | %19.76 | %15.82 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة في الجدول05.

**التعليق**: تبين النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 10 في سطره الأول كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة و يتضح من خلاله أن هذه النسبة في البنوك التقليدية المقدرة ب17.00 % أعلى من نظيرتها على

مستوى البنوك الإسلامية التي بلغت 12.74 %حيث سجل بنك BNA المعدل الأعلى و المقدر ب20.01 % متبوعا بمصرف السلام بنسبة 15.58%

أما النتائج المبينة في السطر الثاني فتمثل معدل حقوق الملكية إلى الودائع للبنوك محل الدراسة و يتضح من خلاله أيضا أن هذه النسبة في البنوك التقليدية المقدرة ب23.19.% اكبر من نظيرتها على مستوى البنوك الاسلامية التي بلغت حدود 15.82% حيث سجل بنك BNA المعدل الأعلى والمقدر ب27.59 %يليه مصرف السلام بنسبة 19.76 %

الجدول 11: حساب متوسط نسب المخاطر في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2020/2017

| البنك | BNA | BEA | BNA/BEA | ALBARAKA | ALSALAM | ALBARAKA/ ALSALAM |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط CR% | %1.36 | %0.07 | %0.71 | %0.47 | %0.97 | %0.72 |
| متوسط DTA% | %72.58 | %72.84 | %72.71 | %83.83 | %77.66 | %80.74 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة في الجدول06.

**التعليق**: تبين النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 11 في سطره الأول كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلاله أن هذه النسبة متماثلة تقريبا في البنوك التقليدية وكذا الإسلامية حيث بلغت 0.71 % في البنوك التقليدية ومعدل 0.72 % في البنوك الإسلامية حيث سجل بنك BNA المعدل الأعلى والمقدر ب1.36 % بينما سجل بنك BEA المعدل الأضعف المقدر بـــــــــــــــــــــــ 0.07%.

أما النتائج المبينة في السطر الثاني فتمثل معدل الودائع إلى الأصول للبنوك محل الدراسة ويتضح من خلال الجدول أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية المقدرة ب80.74% أكبر من نظيرتها على مستوى البنوك الإسلامية التي بلغت حدود 72.71%حيث سجل بنك البركة المعدل الأعلى والمقدر ب83.83 %يليه مصرف السلام بنسبة 77.66 %.

**المطلب الثاني: تحليل تفسير و مناقشة نتائج الدراسة .**

**الفرع الأول: تحليل و تفسير النتائج**

**1. مؤشرات الربحية:** من خلال ما تقدم يتضح أن البنوك الإسلامية اكبر قدرة على توظيف أصولها المالية في تحقيق أرباح مقارنة بالبنوك التقليدية وتعتبر أفضل كفاءة من البنوك التقليدية في هذا الجانب وقد يرجع ذلك إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمار لدى البنوك التقليدية مقارنة بالإسلامية في الفترة محل الدراسة.

ويظهر جليا كذلك من خلال النتائج المحصلة أن البنوك الإسلامية اكبر قدرة على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق أرباح من نظيرتها التقليدية .

**2. مؤشرات السيولة:** بينت النتائج أن البنوك التقليدية أفضل أداء من حيث توظيف مواردها المالية وهو ما عبرت عنه نسب توظيف الودائع على مر سنوات الدراسة وهذا ما يدل على كفاءة البنوك التقليدية في تشغيل استثماراتها مقارنة بنظيرتها الإسلامية.

كما تعتبر السيولة العالية لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية دليلا على استعدادها لمواجهة عمليات السحب المتوقعة على الودائع لكن من جهة ثانية فدلك يؤثر سلبا في توظيف أموالها مقارنة بالتقليدية مما يعود بتأثير عكسي على نسب الأرباح المحققة.

**3.مؤشرات الكفاءة :** تظهر النتائج أن مصاريف تشغيل الأصول أعلى على مستوي البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية الأمر الذي يشير إلى أن البنوك الإسلامية تتجه إلى تطوير اكبر للأنشطة المختلفة من اجل تحقيق ديناميكية أكبر والحفاظ على حالة جيدة من النشاط.

كما نلاحظ أن معدل الدخل التشغيلي للأصول في البنوك الإسلامية أعلى منه لدى نظيرتها التقليدية مما يعني أن كفاءة النشاط بالنسبة للبنوك الإسلامية أفضل منها لدى البنوك التقليدية مما يؤدي حتما إلى تحقيق عوائد أعلى.

**4. مؤشرات الكفاية :**بينت النتائج أن البنوك التقليدية تحاول الاحتفاظ بنسبة ملاءة جيدة مقارنة بالبنوك الإسلامية وهذا ما يدل على توفرها على قدرة أعلى في استيعاب ومجابهة الخسائر التي يمكن أن تلحق بأصولها وكذا قدرة حقوق ملكيتها على تحقيق سلامة المركز المالي.

**5.مؤشرات المخاطر :**مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة متقاربة من حيث النسب المحصلة وهذا ما يشير إلى تماثل السياسات المنتهجة في إدارة مخاطر الائتمان وللحد منها من خلال إتباع سياسة الوقاية – منع الخسائر –محاولة توقع الخطر والعمل على تجنبه–افتراض حدوث الخطر وتحمل تبعاته–تخفيف الخطر –التامين الذاتي .

وعلى النوعين من البنوك محل الدراسة مراعاة عدة جوانب قبل منح الاعتمادات منها الشخصية –القدرة– رأس المال–الضمان المقدم–الظروف المحيطة–القدرة على السداد.

كما نلاحظ أن نسبة الاعتماد على الودائع كمصادر للتمويل عالية في النوعين حيث تفوق في كليهما النصف 50 %مع ارتفاعها قليلا لدى البنوك الإسلامية وهذا ما يعبر عن اعتماد البنوك على أموال الغير في العمليات الاستثمارية.

بإمكاننا القول أن البنوك التقليدية أفضل قليلا من نظيرتها الإسلامية فيما يتعلق بهذا الجانب.

**الفرع الثاني: مناقشة النتائج.**

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

- هناك اختلاف جوهري بين الربحية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- هناك اختلاف جوهري بين السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- هناك اختلاف جوهري بين كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- هناك اختلاف جوهري بين كفاية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- هناك اختلاف جوهري بين المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

إن النتائج المحصلة تثبت صحة الفرضيات الخمسة لهذا البحث وذلك لوجود اختلاف فعلي بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الأداء من حيث الربحية و السيولة والكفاءة والكفاية والمخاطر.

بإمكاننا القول أن مبدأ العمل والأسس وطبيعة المعاملات في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية لها اثر بالغ على مستوى الأداء المالي لكليهما فالاختلاف بين ربحية البنوك الإسلامية عنها في نظيرتها التقليدية سببه انخفاض عوائد حقوق الملكية بسبب تدني إيرادات التمويل والاستثمارات لدى البنوك التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة الثابت مقارنة بالإسلامية التي تعمل على تنويع إيراداتها في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية خاصة في الفترة الأخيرة.

أما الاختلاف بين سيولة البنوك الإسلامية وسيولة البنوك التقليدية والذي يوضحه ارتفاع نسبة الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية ويرجع إلى كونها مضطرة للاحتفاظ بهذه السيولة من اجل مواجهة احتمالات السحب المتزايدة من قبل المودعين في غياب أدوات استثمارية لها القدرة على الاستجابة السريعة للسيولة كبديل عن الأوراق التجارية وأدوات التمويل قصير الأجل كما أنها لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي في حال العجز.

يظهر الاختلاف في مؤشرات الكفاءة كون النتائج المحصل عليها في البنوك الإسلامية دليل على تنويع نشاطاتها وطرق تشغيلها للموارد المتاحة ويعزى ذلك إلى أن هذه الأخيرة تعمل على توسيع وتنويع نشاطاتها ومنتجاتها المتاحة للجمهور مما يعود بالأثر الايجابي على الأرباح المحققة .

الاختلاف في كفاية رأس المال بين البنوك التقليدية ونظيرتها الإسلامية وتفوق البنوك التقليدية في هذا الجانب دليل على متانة رأسمالها مقارنة بالإسلامية وقدرتها الكبيرة على حماية نفسها وعلى سداد التزاماتها تجاه المودعين والحفاظ على حقوقهم.

أخيرا ومن خلال الدراسة فان الاختلاف في معدلات المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية لا يعتبر كبيرا كون نسبة اعتماد البنوك على الودائع في تمويل الأصول مرتفعة بشكل كبير كدليل على تبعيتها ومديونيتها الكبيرة وإن كان يظهر ذلك بشكل اكبر في البنوك الإسلامية وبالتالي فيمكن القول أن وضعية البنوك التقليدية أفضل قليلا من نظيرتها الإسلامية فيما يخص هذا الجانب.

**خلاصة الفصل الثاني :**

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عرض عينات ومتغيرات الدراسة والأدوات المتبعة في قياس الأداء المالي في مجموعة البنوك المختارة للدراسة، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بحساب مختلف النسب المالية استنادا إلى البيانات المتاحة في القوائم المالية المنشورة للبنوك محل الدراسة، حيث تم ماقشة و تحليل كل النتائج المتوصل إليها كما تم على ضوئها اختبار فرضيات الدراسة .

# خاتمة

**خاتمة:**

إن بقاء المؤسسات و استمراريتها، مرهون بقدرتها على تحقيق جملة من الأهداف المسطرة، وهو ما ينطبق على البنوك التجارية التي تعتبر منشاة مالية هامة تساهم في تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في حياتنا .

وقد ظهرت البنوك الإسلامية كنوع من هذه البنوك التي أصبحت تلعب دورا واضحا في المجتمعات الإسلامية وتمارس الأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية بحكم تميزها عن البنوك التقليدية من حيث أساليب وأسس العمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إجراء تقييم ومقارنة بين الأداء المالي في البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية بهدف إيجاد إجابة لإشكالية الدراسة التي تتمحور حول مدى وجود اختلاف بين مستويات الأداء بين النوعين بالنظر إلى اختلاف طبيعة ومبادئ العمل في كل منهما وهذا من خلال توظيف مجموعة من النسب المالية المندرجة تحت مؤشرات الربحية – السيولة-الكفاءة-الكفاية والمخاطر.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- نظريا هناك تشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من منظور الوظائف والمهام الممارسة في إطار عملية الوساطة المالية ، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في منهج وأسس العمل المصرفي، حيث ترتكز البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بينما ترتكز البنوك التقليدية إلى سعر الفائدة الربوي وهو ما يتوافق تماما مع الفرضية الأولى.
- بينت النتائج المحصلة أن البنوك الإسلامية تتفوق على نظيرتها التقليدية من حيث الربحية وكذا من حيث مستويات الكفاءة في النشاط وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية والرابعة.
- تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة عالية مقارنة بالبنوك التقليدية وبالتالي تضييع فرصة تحقيق عوائد جراء عدم توظيف هذه الأموال وهذا ما يتماشي تماما مع ما افترضنا صحته في الفرضية الثالثة .

تتمتع البنوك التقليدية بملاءة جيدة ورأسمال أقوى وأكثر متانة مقارنة بالبنوك الإسلامية وكذا من حيث مؤشرات المخاطر المتعلقة بالائتمان وهذا ما يشير إلى صحة الفرضيتين الخامسة والسادسة.

بمحاولة ربط النتائج وما تم التوصل إليه يمكن الحكم أن الأداء في البنوك الإسلامية والتقليدية يختلف باختلاف طبيعة ومبادئ وأسس العمل في كل منهما.

**الاقتراحات:**

بالاستناد إلى ما تقدم تم صياغة التوصيات التالية

- ضرورة قيام البنوك التقليدية باستحداث أساليب استثمارية جديدة تتماشى ورغبات المجتمع لاستغلالها في توظيف مواردها للوصول إلى عوائد أفضل.
- ضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بموضوع توظيف الأموال وتحسين مستويات الاستثمار.

**أفاق الدراسة:** في ختام هذه الدراسة يمكن تقديم بعض العناوين، التي يمكن أن تشكل امتدادا لبحثنا أو استكمالا أو توسعا في بعض جوانبه ،نذكر منها على سبيل المثال:

- مردودية القروض في البنوك الاسلامية و التقليدية – دراسة مقارنة
- مدى امتثال البنوك الاسلامية في الجزائر لمعايير لجنة بازل
- محددات التمويل قصير الاجل في البنوك التقليدية و الاسلامية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### الكتب:

1.جلال محمد عبد ربه ، الاتجاهات الحديثة لمعايير المحاسبة الاسلامية للخدمات المصرفية لتفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي –الخدمات المصرفية الإسلامية بين الواقع و التطبيق ، معهد العبور للادارة و الحاسبات و نظم المعلومات ،القاهرة ، 2003 .

2.حسين شحاتة ، المصارف الاسلامية بين الفكر و التطبيق، الطبعة الاولى –مكتبة التقوى القاهرة ،2008.

3.دريد كامل ال شيب ، ادارة العمليات المصرفية الطبعة الاولى دار الميسرة عمان، 2014 .

4.الزبيدي حمزة ، ادارة المصارف ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، عمان 2002.

5.زياد سليم و رمضان و محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان .

6.السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض،2000.

7.سليمان ناصر ، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية ، المطبعة العربية ، غرداية الجزائر 2002.

8.شوقي بورقيبة ،التمويل في البنوك التقليدية و الاسلامية ، الطبعة الاولى، دار عالم الكتب الحديث الاردن 2013 .

9.عادل عبد الفضيل ، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الاسلامية ، دار التعليم الجامعي للكتب المصرية ، الاسكندرية، 2015 .

10.عبد الحميد عبد الفتاح مغربي ، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية – ىالبنك الاسلامي االتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب المنصورة 1425ه .

11.فهد نصر حمود ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان 2008.

12.محمد ابراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنك، دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015.

13.محمد احمد الخضري ، البنوك الاسلامية الطبعة الاولى، دار اتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1995.

### مجلات و دوريات

14.محمد عبد الحليم عمر ، معايير تقويم المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاصلامية – الصراط،- السنة6 ، عدد 21، 2005.

15.شوقي بورقبة ، عرض كتاب مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية مجلد16 عدد02-المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب – البنك الإسلامي للتنمية جدة 2010 .

16.قروش عيسى و آخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14 ، عدد 01 ، 2021.

17.بودشيشة ريمة و كحول محمد يزيد ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019) ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02 ، 2021.

18.سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة االباحث، العدد 7 ، ورقلة 2010 .

19.سعيد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية –المعهد العالي للبحوث و التدريب البنك الاسلامي للتنمية جدة السعودية 1999 .

20.محمد بوجلال ، مقاربة إسلامية للازمات المالية الر اهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2010.

21.شناتي سامي، اورزيق الياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الاسلامية *قراءة في نموذج Camels، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020.

**رسائل و مذكرات:**

22.عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة جيجل، 2014 .

**مواقع إلكترونية:**

23.www.bna.dz

24.www.bea.dz

25.www.albaraka-bank.dz

26.www.alsalamalgeria.com

# قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: لعيجي حمزة المولود(ة) بتاريخ: 1982/11/30 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخ.) رقم: 101602321 الصادرة بتاريخ: 2016.10.30 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية - دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة بين 2017 / 2020.

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/08

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): نطاح عبد اللطيف المولود(ة) بتاريخ: 1991.04.17 ب: ع.ت.و الضاية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 199119[illegible] الصادرة بتاريخ: 2016.12.09 عن: بلدية ع.ت.و الضاية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية - دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة بين 2017/2020

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022.06.23

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

## الوثائق المالية للبنوك محل الدراسة

### الأصـول

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية 2017 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 2,1 | 99 616 004 | 105 021 946 |
| 2 | أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية | | 0 | 0 |
| 3 | أصول مالية قابلة للبيع | | 0 | 0 |
| 4 | تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية | 2,2 | 3 123 641 | 2 299 974 |
| 5 | تمويلات ممنوحة للزبائن | 2,3 | 136 553 370 | 154 159 890 |
| 6 | أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق | | 0 | 0 |
| 7 | ضرائب جارية -أصول | 2,4 | 1 391 936 | 1 371 219 |
| 8 | ضرائب مؤجلة-أصول | 2,5 | 205 398 | 234 347 |
| 9 | أصول أخرى | 2,6 | 1 824 740 | 1 904 003 |
| 10 | حسابات التسوية | 2,7 | 645 644 | 563 965 |
| 11 | المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات | 2,8 | 1 718 778 | 1 720 806 |
| 12 | عقارات مخصصة كودائع | | 0 | 0 |
| 13 | أصول ثابتة | 2,9 | 3 553 182 | 3 719 679 |
| 14 | أصول غير ثابتة | 2,10 | 0 | 0 |
| 15 | فارق الاقتناء | | 0 | 0 |
| | مجموع الأصول | | 248 632 693 | 270 995 828 |

### الخصوم

ألاف دج

| | البند | | السنوات المالية 2017 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | البنك المركزي | | 0 | 0 |
| 2 | ديون اتجاه المؤسسات | 2,11 | 52 421 | 111 220 |
| 3 | ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 2,12 | 164 849 660 | 176 343 367 |
| 4 | ديون ممثلة بسند | 2,13 | 43 042 478 | 47 540 639 |
| 5 | ضرائب جارية-خصوم | 2,14 | 1 818 414 | 2 985 429 |
| 6 | ضرائب مؤجلة-خصوم | | 0 | 0 |
| 7 | خصوم أخرى | 2,15 | 12 014 612 | 13 684 771 |
| 8 | حسابات التسوية | 2,16 | 2 309 184 | 2 901 047 |
| 9 | مؤونات على المخاطر و لتكاليف | 2,17 | 761 196 | 749 563 |
| 10 | عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات | | 0 | 0 |
| 11 | صندوق المخاطر المصرفية | 2,18 | 2 998 001 | 3 431 939 |
| 12 | ديون مرتبطة | | 0 | 0 |
| 13 | رأس المال الاجتماعي | 2,19 | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 | علاوة على رأس المال | | 0 | 0 |
| 15 | الاحتياطات | 2,20 | 1 273 107 | 2 157 459 |
| 16 | فارق التقييم | | 0 | 0 |
| 17 | فارق اعادة التقييم | 2,21 | 894 672 | 894 672 |
| 18 | نتيجة مرحلة (+/-) | | 70 534 | 29 150 |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+) | | 3 548 414 | 5 166 572 |
| | مجموع الخصوم | | 248 632 693 | 270 995 828 |

### الأصـول

ب كيلو دج

| | البند | السنوات المالية 2019 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|
| 1 | الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 95 745 974 | 105 021 946 |
| 2 | أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية | 0 | 0 |
| 3 | أصول مالية قابلة للبيع | 0 | 0 |
| 4 | تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية | 1 547 484 | 2 299 974 |
| 5 | تمويلات ممنوحة للزبائن | 153 053 279 | 154 159 890 |
| 6 | أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق | 0 | 0 |
| 7 | ضرائب جارية -أصول | 2 185 142 | 1 371 219 |
| 8 | ضرائب مؤجلة-أصول | 261 635 | 234 347 |
| 9 | أصول أخرى | 2 208 277 | 1 904 003 |
| 10 | حسابات التسوية | 568 016 | 563 965 |
| 11 | المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات | 1 720 874 | 1 720 806 |
| 12 | عقارات مخصصة كودائع | 0 | 0 |
| 13 | أصول ثابتة | 4 264 721 | 3 719 679 |
| 14 | أصول غير ثابتة | 12 767 | 0 |
| 15 | فارق الاقتناء | 0 | 0 |
| | مجموع الأصول | 261 568 166 | 270 995 828 |

### الخصوم

ب كيلو دج

| | البند | السنوات المالية 2019 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|
| 1 | البنك المركزي | 0 | 0 |
| 2 | ديون اتجاه المؤسسات | 31 363 | 111 220 |
| 3 | ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 171 491 393 | 176 343 367 |
| 4 | ديون ممثلة بسند | 41 976 829 | 47 540 639 |
| 5 | ضرائب جارية-خصوم | 2 701 235 | 2 985 429 |
| 6 | ضرائب مؤجلة-خصوم | 0 | 0 |
| 7 | خصوم أخرى | 12 553 823 | 13 684 771 |
| 8 | حسابات التسوية | 2 109 586 | 2 901 047 |
| 9 | مؤونات على المخاطر و لتكاليف | 856 859 | 749 563 |
| 10 | عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات | 0 | 0 |
| 11 | صندوق المخاطر المصرفية | 3 612 329 | 3 431 939 |
| 12 | ديون مرتبطة | 0 | 0 |
| 13 | رأس المال الاجتماعي | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 | علاوة على رأس المال | 0 | 0 |
| 15 | الاحتياطات | 3 968 943 | 2 157 459 |
| 16 | فارق التقييم | 0 | 0 |
| 17 | فارق اعادة التقييم | 894 672 | 894 672 |
| 18 | نتيجة مرحلة (+/-) | 37 888 | 29 150 |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+) | 6 333 245 | 5 166 572 |
| | مجموع الخصوم | 261 568 166 | 270 995 828 |

## حسابات النتائج

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية 2017 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | + إيرادات الاستغلال | 4,1 | 9 564 132 | 11 700 326 |
| 2 | - تكاليف الاستغلال | 4,2 | 2 779 415 | 3 287 708 |
| 3 | +عمولات (إيرادات) | 4,3 | 1 702 089 | 1 195 850 |
| 4 | -عمولات (تكاليف) | 4,4 | 379 960 | 355 156 |
| 5 | +/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع | | 0 | 0 |
| 6 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع | | 0 | 0 |
| 7 | + إيراد النشاطات الأخرى | 4,5 | 621 464 | 2 679 374 |
| 8 | - تكاليف النشاطات الأخرى | 4,6 | 59 368 | 83 052 |
| 9 | **الإيراد المصرفي الصافي** | | **8 668 943** | **11 849 634** |
| 10 | - تكاليف استغلال عامة | 4,7 | 2 970 959 | 3 270 618 |
| 11 | - مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة | 4,8 | 282 840 | 268 528 |
| 12 | **نتيجة الاستغلال الخامة** | | **5 415 144** | **8 310 487** |
| 13 | مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة | 4,9 | 1 102 522 | 1 412 541 |
| 14 | + استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة | 4,10 | 678 289 | 383 217 |
| 15 | **نتيجة الاستغلال** | | **4 990 911** | **7 281 163** |
| 16 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى | | 0 | 0 |
| 17 | +عناصر غير عادية (إيرادات) | | 0 | 0 |
| 18 | -عناصر غير عادية(تكاليف) | | 0 | 0 |
| 19 | **النتيجة قبل الضرائب** | | **4 990 911** | **7 281 163** |
| 20 | - الضرائب على النتائج و ما شابهها | 4,11 | 1 442 496 | 2 114 591 |
| 21 | **النتيجة بعد الضريبة** | 4,12 | **3 548 414** | **5 166 572** |

## حسابات النتائج

ب كيلو دج

| | البند | السنوات المالية 2019 | السنوات المالية 2018 |
|---|---|---|---|
| 1 | + إيرادات الاستغلال | 11 568 550 | 11 700 326 |
| 2 | - تكاليف الاستغلال | 2 922 865 | 3 287 708 |
| 3 | +عمولات (إيرادات) | 887 284 | 1 195 850 |
| 4 | -عمولات (تكاليف) | 379 770 | 355 156 |
| 5 | +/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع | 0 | 0 |
| 6 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع | 0 | 0 |
| 7 | + إيراد النشاطات الأخرى | 4 250 764 | 2 679 374 |
| 8 | - تكاليف النشاطات الأخرى | 113 172 | 83 052 |
| 9 | **الإيراد المصرفي الصافي** | **13 290 790** | **11 849 634** |
| 10 | - تكاليف استغلال عامة | 3 516 547 | 3 270 618 |
| 11 | - مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة | 267 542 | 268 528 |
| 12 | **نتيجة الاستغلال الخامة** | **9 506 701** | **8 310 487** |
| 13 | - مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة | 1 226 792 | 1 412 541 |
| 14 | + استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة | 334 441 | 383 217 |
| 15 | **نتيجة الاستغلال** | **8 614 350** | **7 281 163** |
| 16 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى | 0 | 0 |
| 17 | +عناصر غير عادية (إيرادات) | 0 | 0 |
| 18 | -عناصر غير عادية(تكاليف) | 0 | 0 |
| 19 | **النتيجة قبل الضرائب** | **8 614 350** | **7 281 163** |
| 20 | - الضرائب على النتائج و ما شابهها | 2 281 105 | 2 114 591 |
| 21 | **النتيجة بعد الضريبة** | **6 333 245** | **5 166 572** |



## المؤشرات المالية

| | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الربحية (مليون دولار أمريكي)** | | | | | |
| مجموع الدخل التشغيلي | 1,140 | 967 | 988 | 999 | 1,074 |
| صافي الدخل التشغيلي | 579 | 399 | 447 | 430 | 507 |
| صافي الدخل | 166 | 180 | 217 | 207 | 268 |
| صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم | 67 | 106 | 129 | 129 | 152 |
| النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)* | 2.90 | 6.01 | 7.91 | 9.19 | 12.66 |
| **المركز المالي (مليون دولار أمريكي)** | | | | | |
| إجمالي الموجودات | 28,250 | 26,259 | 23,831 | 25,453 | 23,425 |
| إجمالي التمويلات والاستثمارات | 21,645 | 19,753 | 17,861 | 19,123 | 17,465 |
| إجمالي حسابات العملاء | 24,367 | 22,458 | 19,627 | 20,670 | 19,179 |
| إجمالي حقوق الملاك | 2,222 | 2,323 | 2,256 | 2,511 | 2,009 |
| إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم | 1,424 | 1,467 | 1,546 | 1,740 | 1,281 |
| **رأس المال (مليون دولار أمريكي)** | | | | | |
| المصرح به | 2,500 | 2,500 | 2,500 | 1,500 | 1,500 |
| المكتتب والمدفوع بالكامل | 1,242.9 | 1,242.9 | 1,242.9 | 1,206.7 | 1,149.2 |
| **معدلات الربحية** | | | | | |
| العائد على متوسط حقوق الملاك | %7 | %8 | %9 | %9 | %13 |
| العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم | %5 | %7 | %8 | %9 | %12 |
| العائد على متوسط الموجودات | %0.6 | %0.7 | %0.9 | %0.8 | %1.1 |
| المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي | %49 | %59 | %55 | %57 | %53 |
| **معدلات المركز المالي** | | | | | |
| نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات | %8 | %9 | %10 | %10 | %9 |
| إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات) | 9.7 | 8.5 | 7.9 | 7.6 | 8.7 |
| نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات | %26 | %25 | %27 | %25 | %24 |
| صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)* | 0.84 | 0.86 | 0.93 | 1.09 | 1.04 |
| **معلومات أخرى** | | | | | |
| العدد الإجمالي للعاملين | 12,026 | 12,662 | 12,937 | 12,795 | 12,644 |
| إجمالي عدد الفروع | 697 | 702 | 697 | 675 | 697 |

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

## البيانات المالية 2020

### الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| الأصول | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 1.2 | 53 600 804 | 27 584 242 |
| 2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | | | |
| 3 أصول مالية جاهزة للبيع | | | |
| 4 تمويل الهيئات المالية | 2.2 | 259 466 | 515 459 |
| 5 تمويل الزبائن | 3.2 | 101 771 998 | 95 582 580 |
| 6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق | | | |
| 7 الضرائب الجارية-أصول | 4.2 | 202 282 | 40 968 |
| 8 الضرائب المؤجلة-أصول | 5.2 | 92 713 | 76 542 |
| 9 أصول أخرى | 6.2 | 19 932 | 1 008 461 |
| 10 حسابات التسوية | 7.2 | 533 823 | 512 999 |
| 11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 8.2 | 12 000 | 12 000 |
| 12 العقارات الموظفة | 9.2 | 1 069 994 | 714 078 |
| 13 الأصول الثابتة المادية | 10.2 | 4 787 914 | 4 747 742 |
| 14 الأصول الثابتة غير المادية | 11.2 | 274 850 | 223 896 |
| 15 فارق الحيازة | | | |
| **مجموع الأصول** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

## البيانات المالية 2020

### الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| الخصوم | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 البنك المركزي | | | |
| 2 ودائع الهيئات المالية | 12.2 | 69 462 | 116 778 |
| 3 ودائع الزبائن | 13.2 | 110 488 355 | 84 671 904 |
| 4 سندات الاستثمار | 14.2 | 22 759 613 | 19 119 923 |
| 5 الضرائب الجارية- خصوم | 15.2 | 191 328 | 686 076 |
| 6 الضرائب المؤجلة- خصوم | | | |
| 7 خصوم أخرى | 16.2 | 5 645 762 | 2 527 178 |
| 8 حسابات التسوية | 17.2 | 2 733 972 | 3 207 078 |
| 9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 18.2 | 317 626 | 354 911 |
| 10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات | | | |
| 11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 19.2 | 1 519 418 | 1 322 918 |
| 12 ديون تابعة | | | |
| 13 رأس المال | 20.2 | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 علاوات مرتبطة برأس المال | | | |
| 15 احتياطيات | 21.2 | 1 331 052 | 904 791 |
| 16 فارق التقييم | | | |
| 17 فارق إعادة التقييم | | | |
| 18 ترحيل من جديد (+/-) | 22.2 | -500 000 | -900 000 |
| 19 نتيجة السنة المالية (+/-) | | 3 069 188 | 4 007 410 |
| **مجموع الخصوم** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

## البيانات المالية 2020

### حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

| | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 + أرباح من التمويل | 1.4 | 7 668 998 | 7 592 667 |
| 2 نصيب المودعين في الأرباح | 2.4 | 1 358 344 | 1 064 986 |
| 3 + عمولات (نواتج) | 1.4 | 1 463 478 | 2 826 854 |
| 4 – عمولات (أعباء) | 2.4 | 99 652 | 217 008 |
| 5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | | | |
| 6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | | |
| 7 + نواتج النشاطات الأخرى | 1.4 | 26 629 | 89 386 |
| 8 – أعباء النشاطات الأخرى | | | |
| **9 الناتج البنكي** | | **7 701 109** | **9 226 913** |
| 10 – أعباء إستغلال عامة | 3.4 | 2 372 872 | 2 628 798 |
| 11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية | 4.4 | 395 015 | 312 367 |
| **12 الناتج الإجمالي للإستغلال** | | **4 933 222** | **6 285 748** |
| 13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد | 5.4 | 1 122 593 | 1 167 153 |
| 14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | | 339 722 | 228 080 |
| **15 ناتج الإستغلال** | | **4 150 351** | **5 346 675** |
| 16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | 7.4 | 5 | 11 031 |
| 17 + العناصر غير العادية (نواتج) | 8.4 | 3 781 | 93 717 |
| 18 – العناصر غير العادية (أعباء) | | | |
| **19 ناتج قبل الضريبة** | | **4 154 137** | **5 451 423** |
| 20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها | 9.4 | 1 084 949 | 1 444 013 |
| **21 الناتج الصافي للسنة المالية *** | **10.4** | **3 069 188** | **4 007 410** |

* بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 26 011 ألف دينار جزائري

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

## البيانات المالية 2018

### حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

| | | الإيضاح | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | + أرباح ونواتج التشغيل | 1.4 | 5 446 523 | 3 329 013 |
| 2 | - نصيب المودعين في الأرباح | 2.4 | 595 517 | 297 918 |
| 3 | +عمولات (نواتج) | 1.4 | 2 081 278 | 947 052 |
| 4 | -عمولات (أعباء) | 2.4 | 9 130 | 6 140 |
| 5 | +/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | | | |
| 6 | +/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | | |
| 7 | + نواتج النشاطات الأخرى | 1.4 | 92 504 | 17 520 |
| 8 | - أعباء النشاطات الأخرى | | | |
| 9 | **الناتج البنكي** | | **7 015 658** | **3 989 527** |
| 10 | - أعباء استغلال عامة | 3.4 | 2 270 923 | 1 561 925 |
| 11 | - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية | 4.4 | 276 733 | 257 544 |
| 12 | **الناتج الإجمالي للاستغلال** | | **4 468 002** | **2 170 058** |
| 13 | - مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد | 5.4 | 1 197 266 | 1 026 456 |
| 14 | +استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | 6.4 | 65 230 | 484 283 |
| 15 | **ناتج الاستغلال** | | **3 335 966** | **1 627 885** |
| 16 | +/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | | | |
| 17 | + العناصر غير العادية (نواتج) | | | |
| 18 | - العناصر غير العادية (أعباء) | | | |
| 19 | **ناتج قبل الضريبة** | | **3 335 966** | **1 627 885** |
| 20 | - ضرائب على النتائج وما يماثلها | 7.4 | 917 951 | 446 639 |
| 21 | **الناتج الصافي للسنة المالية** | **8.4** | **2 418 015** | **1 181 246** |

ETAT FINANCIER 2020

| PASSIF | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| Banque centrale | 50 000 000 | - |
| Dettes envers les institutions financières | 564 645 009 | 454 327 409 |
| Dettes envers la clientèle | 1 901 513 860 | 2 103 524 686 |
| Dettes représentées par un titre | 28 606 720 | 22 641 228 |
| Impôts courants - Passif | 5 357 323 | 9 365 385 |
| Impôts différés - Passif | 537 553 | 537 603 |
| Autres passifs | 109 956 773 | 139 136 132 |
| Comptes de régularisation | 101 736 450 | 103 619 975 |
| Provisions pour risques et charges | 33 705 906 | 32 089 934 |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | | |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 117 796 216 | 119 836 510 |
| Dettes subordonnées | 205 672 488 | 207 485 319 |
| Capital | 150 000 000 | 150 000 000 |
| Primes liées au capital | | |
| Réserves | 123 470 345 | 114 406 150 |
| Ecart d'évaluation | 4 404 218 | (3 876 986) |
| Ecart de réévaluation | 14 117 206 | 14 122 289 |
| Report à nouveau (+/-) | 5 703 139 | 5 703 139 |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 23 047 665 | 19 064 195 |
| **TOTAL DU PASSIF** | **3 440 270 872** | **3 491 982 968** |



ETAT FINANCIER 2020

## 1 BILAN

( En milliers de DA )

| ACTIF | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux, | 204 207 936 | 431 208 241 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 248 | 256 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 413 426 493 | 406 162 203 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 523 239 376 | 419 512 117 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 2 117 718 812 | 2 044 508 426 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 14 043 820 | 14 043 819 |
| Impôts courants - Actif | 8 428 662 | 12 854 579 |
| Impôts différés - Actif | 1 008 872 | 751 736 |
| Autres actifs | 47 818 018 | 56 972 992 |
| Comptes de régularisation | 55 834 995 | 55 562 832 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 31 488 186 | 27 620 374 |
| Immeubles de placement | | |
| Immobilisations nettes corporelles | 22 961 112 | 22 698 704 |
| Immobilisations incorporelles nettes | 94 342 | 86 689 |
| Ecart d'acquisition | - | - |
| **TOTAL DE L'ACTIF** | **3 440 270 872** | **3 491 982 968** |

BNA Algérie www.bna.dz

ETAT FINANCIER 2018

| PASSIF | Déc-18 | Déc-17 |
|---|---|---|
| Banque centrale | - | - |
| Dettes envers les institutions financières | 243 452 166 | 158 992 098 |
| Dettes envers la clientèle | 1 982 925 888 | 1 834 455 739 |
| Dettes représentées par un titre | 18 685 076 | 16 428 533 |
| Impôts courants - Passif | 14 282 865 | 11 273 229 |
| Impôts différés - Passif | 537 377 | 536 812 |
| Autres passifs | 117 077 585 | 110 962 924 |
| Comptes de régularisation | 70 894 144 | 104 668 088 |
| Provisions pour risques et charges | 30 088 761 | 30 045 156 |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | | |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 108 112 786 | 102 041 054 |
| Dettes subordonnées | 208 002 425 | 194 000 000 |
| Capital | 150 000 000 | 41 600 000 |
| Primes liées au capital | | |
| Réserves | 90 573 966 | 178 987 219 |
| Ecart d'évaluation | -7 991 301 | -5 169 755 |
| Ecart de réévaluation | 14 122 289 | 14 122 289 |
| Report à nouveau (+/-) | 5 703 139 | 5 703 139 |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 35 832 184 | 29 986 747 |
| **TOTAL DU PASSIF** | **3 082 299 350** | **2 828 633 272** |



ETAT FINANCIER 2018

## 1 BILAN

( En milliers de DA )

| ACTIF | Déc-18 | déc-17 |
|---|---|---|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux, | 337 316 817 | 298 863 421 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 270 | 250 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 379 543 232 | 265 053 415 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 407 271 144 | 277 338 267 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 1 806 662 078 | 1 622 181 004 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 14 043 819 | 194 043 819 |
| Impôts courants - Actif | 10 145 906 | 11 176 286 |
| Impôts différés - Actif | 691 309 | 611 969 |
| Autres actifs | 28 926 710 | 38 681 034 |
| Comptes de régularisation | 51 160 554 | 75 010 175 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 23 761 261 | 23 741 477 |
| Immeubles de placement | | |
| Immobilisations nettes corporelles | 22 680 606 | 21 791 299 |
| Immobilisations incorporelles nettes | 95 644 | 140 856 |
| Ecart d'acquisition | | |
| **TOTAL DE L'ACTIF** | **3 082 299 350** | **2 828 633 272** |

BNA Algérie www.bna.dz

*BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE*

**BILAN AU 31/12/2019**

| ORDRE | PASSIF | 31/12/2019 |
|---|---|---|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 106 762 400 000,00 |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 1 570 351 502,33 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 2 150 694 367 314,99 |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 38 889 463 678,51 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 24 226 955 382,58 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 8 805 743,20 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 344 759 225 244,48 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 75 221 795 941,49 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 11 584 084 377,73 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0,00 |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 44 081 036 991,16 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 67 276 520 000,00 |
| 13 | CAPITAL | 230 000 000 000,00 |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0,00 |
| 15 | RÉSERVES | 65 504 223 228,43 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 14 484 204 039,52 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 117,23 |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 12 301 338 295,09 |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 62 548 353 013,24 |
| | TOTAL DU PASSIF | 3 262 369 201 869,98 |

*BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE*

**BILAN AU31/12/2019**

| ORDRE | ACTIF | 31/12/2019 |
|---|---|---|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 411 980 469 743,71 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 18 487 668 249,88 |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 45 550 792 172,77 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 243 640 809 682,03 |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 2 188 027 270 668,74 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 244 296 211 258,84 |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 24 166 744 676,21 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 790 599 064,97 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 8 140 446 635,44 |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 24 300 084 340,74 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES | 34 194 608 461,96 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0,00 |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 17 189 676 723,06 |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 603 820 191,62 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0,00 |
| | TOTAL DE L'ACTIF | 3 262 369 201 869,98 |

## ANNEXE N°2
## COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

| N° | COMPTE DE RESULTATS | Note | 31/12/2020 | 31/12/2019 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | (+) Intérêts et produits assimilés | 4.1 | 127 471 430 278,97 | 116 903 934 635,00 |
| 2 | (-) Intérêts et charges assimilées | 4.2 | (27 455 115 312,15) | (22 065 750 275,46) |
| 3 | (+) Commissions (produits) | 4.3 | 23 889 888 131,60 | 28 169 050 058,70 |
| 4 | (-) Commissions (charges) | 4.4 | (1 577 682 238,93) | (1 929 207 236,02) |
| 5 | (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | 4.5 | 864 903 553,24 | 1 232 463 362,23 |
| 6 | (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | 4.6 | 196 834 651,47 | 573 137 559,63 |
| 7 | (+) Produits des autres activités | 4.7 | 63 660 000 056,31 | 8 003 311 793,73 |
| 8 | (-) Charges des autres activités | 4.7 | (55 206 165 877,13) | (6 673 666 625,58) |
| **9** | **PRODUIT NET BANCAIRE** | | **131 844 093 243,38** | **124 213 273 272,24** |
| 10 | (-) Charges générales d'exploitation | 4.8 | (13 650 531 379,36) | (14 036 982 955,87) |
| 11 | (-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.9 | (965 833 389,14) | (955 199 060,10) |
| **12** | **RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | | **117 227 728 474,88** | **109 221 091 256,26** |
| 13 | (-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables | 4.10 | (36 747 735 700,04) | (27 777 796 396,34) |
| 14 | (+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties | 4.11 | 8 629 142 900,84 | 242 699 841,63 |
| **15** | **RÉSULTAT D'EXPLOITATION** | | **89 109 135 675,68** | **81 685 994 701,55** |
| 16 | (+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs | 4.12 | 5 389 505,00 | (311 798,67) |
| 17 | (+) Eléments extraordinaires (produits) | | - | - |
| 18 | (-) Eléments extraordinaires (charges) | | - | - |
| **19** | **RÉSULTAT AVANT IMPÔTS** | | **89 114 525 180,68** | **81 685 682 902,88** |
| 20 | (-) Impôts sur les résultats et assimilés | 4.13 | (20 494 430 202,23) | (19 137 329 889,64) |
| **21** | **RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **68 620 094 978,45** | **62 548 353 013,24** |

**ملخص الدراسة**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و نظيرتها التقليدية الناشطة بالجزائر خلال الفترة بين 2017 و 2020 باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المتمثلة في الربحية، السيولة، الكفاءة، الكفاية والمخاطر. حيث تم اجراء الدراسة على بنكين تقليديين هما البنك الوطني الجزائري و بنك الجزائر الخارجي من جهة و من جهة أخرى تم تسليط الضوء على بنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائري و مصرف السلام.

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن البنوك الاسلامية أكثر ربحية و كفاءة في النشاط من البنوك التقليدية، كما ان البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة أعلى مما يضيع عليها فرصة تحقيق عوائد أكبر نتيجة لعدم توظيف الأموال، كما أن البنوك التقليدية تتمتع بملاءة أكبر ورأس مال أقوى وأكثر متانة وكذا بالنسبة لمؤشرات المخاطر و ذلك مقارنة بالبنوك الإسلامية.

**Abstract** :

This study aimed to evaluate and compare the financial performance of Islamic and traditional banks operating in Algeria during the period between 2017 and 2020; And that using a set of financial indicators represented in profitability, liquidity, efficiency, adequacy and risk. Where the study was conducted on two traditional banks, the Algerian National Bank and the External Bank of Algeria, on the one hand, and on the other hand, two Islamic banks, Al-Baraka Bank of Algeria and Al-Salam Bank

The study reached a number of results, the most important of which is that Islamic banks are more profitable and efficient in their activities than traditional banks, and that Islamic banks maintain higher liquidity, which means that they lose the opportunity to achieve greater returns as a result of not investing money, and that traditional banks enjoy greater solvency and stronger capital, as well as for risk indicators, compared to Islamic banks.